دراسة

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

العلويون والثورة السوريَّة

راتب شعبو – فريق عمل





مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

www.drsc-sy.org



دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

العلويون والثورة السوريَّة

راتب شعبو

أسهم في البحث

وائل بيسان، زاهد علي، نعيم جعفر

أشرف على البحث

يوسف فخر الدين

استشارة:

أ. الدكتور يوسف سلامة، الرئيس، والمدير العلميّ، لمركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

أ. الدكتور عارف دليلة، عضو مجلس أمناء مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

صورة الغلاف نحت للفنان محمود السعدي

راتب شعبو

كاتب وباحث في مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة، عضو هيئة تحرير قسم التحليل السياسيّ والإحصاء، مدير فريقٍ بحثيٍّ في المركز. يقيم راتب مؤخراً في فرنسا. وهو طبيب. وقد اعتقل لمدة 16 عاماً في سجون النظام السوري بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي.

الفهرس

فصلٌ تمهيديٌّ

مقدمة

ربما كانت الثورة السوريّة من أكثر الأحداث التاريخيّة التي عانت من تشويهٍ مدروسٍ للحقائق، وهذا ما يضع الباحث في حيرة. إذا كان "كلّ ما يحدث في شؤون البشر كان يمكن أن يحدث على نحوٍ آخر" فإن "ممكنات الكذب لا محدودة"، وطالما أن "الحقيقة مغلوبة دوماً عندما تتصادم مع السلطات القائمة" على ما تقول حنا أرندت[1]، يبقى النظر إلى ميدان السياسة من خارجه، والتحرر من التحيّزات، قدر الممكن، هو ما يمنح الباحث فرصة بناء تصوّرٍ موضوعيٍّ عن الواقع.

يلاحظ الباحث في الشأن السوريِّ أن القسم الأكبر من النشاط الفكريِّ للمعارضة السوريّة تركّز في هجاء النظام (قمعه، وتفرده، وفساده..) أكثر ممّا تركز في فهمه ودراسة آليات عمله وتفسير نجاحه في الديمومة والتأقلم مع المتغيرات العالميّة والإقليميّة خلال أربعة عقود. لا شكَّ أن القمع والطائفيّة والإقصاء لا تكفي لتفسير ديمومة النظام السوريِّ. كما لا يسعف رمي الأمر في عالم غيب اسمه الرضى الأمريكي أو الإسرائيلي. ولعل غزارة التبشيرات المبكرة بقرب سقوط النظام السوريّ منذ بداية اندلاع الثورة السورية 2011، والتي كان أكثرها تشاؤماً يبشر بسقوطه بعد أشهر قليلةٍ، تعود في أساسها إلى غياب الفهم العلميّ لتركيبة النظام ومصادر قدرته على الاستيعاب.

وقد ساد في غضون الثورة السوريّة، فهمٌ "معارضٌ" بسيطٌ عن النظام السوريّ يختزله في جانب منه، فتمَّ التركيز على البعد الطائفيّ، أي على القشرة "العلويّة" الظاهرة على السطح دون المضي إلى ما هو أبعد، ودون البحث في دعامات النظام غير العنفيّة التي تشكّل في الواقع أهمّ أسرار استمراره ومقاومته. فالقسريّة وحدها، كما يحاجج بحق "ستيفن هايدمن" في كتابه "التسلطية في سوريا"[2]، "لم تحمِ الأنظمة التسلطيّة من السقوط في خضم التحوّلات الكبيرة المشهودة في العقدين الأخيرين".

في الواقع كان النظام السوري عنيفاً على الدوام، إلى حدود اتباع سياسة الأرض المحروقة، مع أيِّ شكلٍ من المعارضة السياسيّة ولاسيّما المنظّمة منها، غير أنه كان أميل إلى اللين في المجال الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ،

---

(1)- مقتطفات من كتاب حنا ارندت " حقيقة والسياسة"، ترجمة الحسين السحبان، اصدار "مؤمنون بلا حدود".
(2) - ستيفن هايدمن، التسلطية في سوريا- صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، مراجعة د.رضوان زيادة، دار رياض الريس، بيروت آب 2008.

حيث سعى للتكيّف والتلاؤم مع مصالح الفئات البورجوازيّة الراسخة في سورية وتحديداً الشامية منها والحلبية. وبهذا الصدد نلاحظ ما ذكره المؤرخ "حنا بطاطو" عن التذمر الدائم الذي كان يبديه رفعت الأسد من البورجوازيّة الشامية بما يظهر عجزه أمامها، وهو صاحب أكبر جهاز قمع حينها وأكثرها وحشية[3] (سرايا الدفاع). الأهم من ذلك ما يذكره بطاطو في الكتاب نفسه: "ففي "زمن مشكلات" الأسد، أي فترة 1976–1982، كان تجار سوق الحميدية –وهو أحد أهم أسواق المدينة– يلعبون لعبة مزدوجة. كان بعضهم على الأقل، كما يعتقد، يساعد بحرية الإخوان المسلمين مع تفادي أي توافق علني مع الحركة، فيم ضمن آخرون، من خلال مبادرات الدعم للحكومة عبر غرفة تجارة دمشق، امتيازات للطبقة كلها"[4]. ردة فعل الأسد حيال ذلك كانت توسيع مساهمة التجار وتقديم المزيد من الامتيازات كما تشير الأرقام.

صحيح أن النظام لم يسمح بتشكّل حزبٍ سياسيٍّ يمثل التجار (حاول في أواخر التسعينيات من القرن الماضي استمالة الإخوان المسلمين لتدجينهم في الجبهة الوطنية التقدمية فيكونون التعبير السياسيّ عن تجار المدن)[5]، لكن هؤلاء كان لهم القدرة على النفوذ إلى السلطة كمستقلين في مجلس الشعب، أو عبر غرف التجارة أو عبر الشراكات وسواها، وقد كان الميل الاقتصاديُّ العامُّ للنظام ينحو، تدريجياً، باتجاه الانفتاح واقتصاد السوق، وإن بالحذر والحرص المميز للنظام الأمنيّ الذي يخشى أن تفلت الأمور من يديه.

الاشتراكيّة التي كان يرفع النظام السوريّ شعارها ليل نهار، لم تعنِ له شيئاً كمبدأ أو كنهجٍ موجّه، ولم تعنِ الاشتراكية للنظام أكثر ممّا عنت له الحرية والوحدة في الشعار المثلث لحزب البعث، وكان انشغاله الدائم يتركّز في منع تشكّل معارضةٍ سياسيّةٍ منظّمة، مع العمل على استيعاب الفئات الاجتماعيّة العليا والمتوسطة بشكلٍ خاصٍّ في دورته الاقتصاديّة، وفتح منافذ لها إلى السلطة عبر قنوات النظام نفسه.

الكتابات المناهضة للنظام السوريّ مسكونةٌ، في الغالب، بالمعارضة بالمعنى النضاليّ للكلمة، وتنطوي على رغبةٍ ملحّةٍ بالتحريض من خلال التركيز على استبداد النظام، مع ميلٍ رغبويٍّ بالتقليل من علاقته بالمجتمع. وفي غضون الثورة برز ميلٌ واضحٌ (ولاسيّما مع تعثّر الثورة) للتركيز على علاقة النظام بالعلويين وتجهيل

---

(3) - "وفي حين افترض رفعت الأسد أن أصحاب الأعمال والتجار يريدون تقويض مكانته، فقد اعترف بأنه أقام علاقات بهم ولكن على أمل أن يخفف من حقدهم وكراهيتهم على السلطة والحزب معاً". حنا بطاطو، فلاحو سوريا، ط1، ص 391. واضح إذن أن قوة رفعت تبدو ضعيفة أمام قوة التجار الشوام.

(4)- المرجع السابق، ص 389

(5) - من مقابلة مع صدر الدين البيانوني أجراها سامي كليب، الجزيرة نت، http://goo.gl/v911bE

علاقته بالجماعات الأخرى. من حقّ من يقرأ هذا النمط من الأدبيات المعارضة أن يستغرب، كيف تتمسك أغلبيّةٌ مدنيّةٌ حلبيّة أو شاميّة، مثلاً، حتى لحظة كتابة هذه الأسطر، وهي سنّيّةٌ محافظةٌ، "بنظامٍ علويٍّ"؟

إذ نلقي الضوء هنا على علاقة النظام بالعلويين، أو قل على جانب من هذه العلاقة، وبفترةٍ زمنيّةٍ محددةٍ هي الصراع الراهن، نجد أنفسنا معنيين بعرضٍ موجزٍ لتصوّرنا عن قدرة النظام على الاستيعاب والاستمرار لعقودٍ حافلةٍ بالمتغيّرات.

النظام السوريّ: استبدادٌ سياسيٌّ ومرونةٌ اقتصاديّة

يبدو أن نظام "الحركة التصحيحيّة" أدرك منذ وقت مبكر حقيقتين: الأولى هي أن الاتحاد السوفياتي يدخل مرحلة ركودٍ وأن "الاشتراكيّة" ،بالتالي، ليست خياراً إستراتيجياً وينبغي أن تكون ليّنة دائماً حين تصطدم بمصالح الطبقة البورجوازيّة السوريّة. وعليه فقد عمل النظام على تحقيق مواءمةٍ بين الشعبيّة التي يحققها "القطاع العامّ" وبين الدعم الأساسيّ الذي تقدمه الطبقة التقليديّة من التجار ورجال الأعمال الذين رحبوا بانقلاب حافظ الأسد من اليوم الأول، فاعتمد النظام مبكراً مقولة القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمشترك)، وتعامل مع الكتلة الشرقيّة حينها بانتهازيّةٍ واضحةٍ ومستمرّة. الثانية أن المجتمع السوريّ هو، بعد كلّ شيء، مجتمعٌ مسلمٌ سنّيٌّ بوجهٍ عامّ وأن "الرضى السنّيّ" بالتالي أمرٌ لا بدَّ منه لأيِّ نظامٍ يريد أن يحكم ويدوم. وللرضى السنّيّ مفتاحان، الأول اقتصاديٌّ عبر التجار ورجال الأعمال التقليديين[6]، والثاني دينيٌّ عبر رجال الدين. وعليه اتّسعت "علمانيّة" حزب البعث بعد 1970 لشتى صنوف الممارسات الدينيّة، واجتهد الرئيس العلويُّ المنبت في الظهور كمسلمٍ سنّيٍّ يلتزم الشعائر والأعراف الدينيّة، والتزم أبناؤه الزواج من عائلات سنية، وحرص النظام على احترام حقيقةٍ سوريّةٍ تاريخيّةٍ هي أن الاقتصاد شأنٌ سنّيٌّ. حتى في الساحل، "معقل النظام"، بقي الاقتصاد في يد السنّة فيما تولى علويون (في الغالب) مهامَّ الأمن والتشبيح، الأمر الذي كرّس على الأرض أن رزق "حماة النظام العلويين" مرتبطٌ بجهاز الدولة، أي بالنظام الذي يؤمن

(6)- "سهّل الأسد الأمور للتجار في 1976عندما انقض الإخوان المسلمون على حكم الأسد. ثم في عام 1980، عندما وصلت أعمالهم إلى ذروتها، زاد حصتهم من مستوردات السلع الاستهلاكية زيادة حادة" ... "صحيح أنها (نخبة أصحاب الأعمال) لم تشغل سوى 3 مقاعد من أصل 186 مقعداً في مجلس الشعب 1973-1977، و18 مقعداً من أصل 250 في الدور التشريعي 1990-1994، غير أن الأمور كانت تسير نوعاً ما بالطريقة التي يريدها قادة أصحاب الأعمال منذ 1973" .. وفي 1985 اشتكت جريدة تشرين من أن "مساهمة الحكومة في تجارة المفرق لا تتعدى 7%". بطاطو، المرجع السابق، ص 391،389، 395.

هذه الوظيفة، في حين أن رزق أرباب العمل السنّة مرتبطٌ بالسوق، ويبدو أن مثل هذا الأمر لم يأتِ عفو الخاطر. وفي هذا ما يفسر جزئياً الارتكاس العلويّ على ثورة 2011.

على أن رامي مخلوف شكل، بعد وراثة بشار الأسد للسلطة، خروجاً عن هذا النسق في العلاقة بين مركز السلطة "العلوي" وطبقة كبار رجال الأعمال "السنة"، حيث شكلت ظاهرة مخلوف امتداداً اقتصادياً مباشراً للسلطة السياسية بكل ما فيها من إقصاء وتعسف وامتيازات بلا حدود، وهذا ما جعل رامي مخلوف "الاقتصادي" هدفاً أساسياً في الاحتجاجات السياسية ومنذ الأيام الأولى.

الجسد الاقتصاديّ من التجار ورجال الأعمال التقليديين والجدد، الذي يحكم فعلياً آلية توزيع الثروة وإدارتها، يتحكم (وإن من بعيد) بسياسة المكوّن الصلب في الدولة (الجهاز الأمنيّ والعسكريّ) أكثر ممّا يتحكم هذا بذلك، ولاسيّما بعد انهيار المنظومة الاشتراكيّة والمضي في سياسة الانفتاح على السوق العالمي.

ضخامة "القطاع العامّ" أعطت الدولة في سوريا، كما في مثيلاتها من الدول التي سمّيت اشتراكيّة، استقلاليّةً عن المجتمع من حيث كونه مصدراً للموازنة (الضرائب)، وفوق هذا أعطتها صفة رب العمل الذي يهب ويمنع ويستوعب فئاتٍ واسعةً من المجتمع السوريِّ ليس فقط كموظفين في جهاز الدولة بل أيضاً كعمالٍ في القطاع العامِّ تحت سلطة رب عملٍ عامّ هو الدولة. شكّلت الدولة بذلك مصدر خيرٍ لفئاتٍ واسعةٍ وامتلكت طاقةً استيعابيّةً، راحت مع الزمن تتضاءل بسبب: 1) الميل إلى اقتصاد السوق وتزايد الخصخصة، 2) تفوق نسبة تزايد السكان على النمو الاقتصاديّ، 3) بفعل قانون (التمركز والتركّز أو الميل الاحتكاريّ) الذي يدفع إلى تركّزٍ متزايدٍ للثروة وتناقصٍ مطّرد في عدد الأثرياء مع غياب "قانون مكافحة الاحتكار" الذي تطبّقه عادة الدول الغربيّة لمقاومة هذا الميل، 4) غياب الدعم الذي كانت تقدمه المنظومة الاشتراكيّة، 5) الخروج من لبنان الذي كان يشكّل نهبه رافداً "للدخل الوطنيّ". ونتيجة ضعف قدرة النظام على الاستيعاب وتزايد نسبة الفقراء ومن هم دون خط الفقر (في 2007 وبحسب تقارير الأمم المتحدة كان 33% من الشعب السوريّ يعاني الفقر و12.5% يعيشون تحت خط الفقر)[7]، تراكمَ ضغطٌ مجتمعيٌّ لم يكن في يد النظام من حلٍّ له سوى المزيد من الحصار والرقابة والقمع.

(7) -فابريس بالانش، جغرافيا الثورة السورية، http://goo.gl/AAEQYT

الفصل الأول: العلويون

مدخل

ينبغي القول مقدماً إن بروز أيِّ جماعةٍ عضويّةٍ (أقصد الناس الذين يُنسبون إلى انتماءٍ مذهبيٍّ أو عرقيٍّ بحكم المولد) كجماعةٍ سياسيّة، هو من مؤشرات ضعف المواطنة في البلد. وبطبيعة الحال لن يؤدي تجاهل الواقع "الطائفيّ" إلى ازدهار فكرة المواطنة، كما لن يؤدي إلى ذلك التورم الطائفيّ في التحليلات "الليبراليّة" اليوم، كردٍّ فعلٍ (rebound) على الكبت الطائفيّ "البعثيّ".

قبل أن نكمل ينبغي أن نجيب عن سؤال: هل برز العلويون السوريون كجماعةٍ لها من التجانس السياسيِّ ما يسمح بتقصي تطوّر وعيهم بـ"الثورة السوريّة" على مدى عمر هذا الحدث؟ بماذا يختلف العلويون عن بقية السوريين إزاء هذا الحدث؟ ألا ننزلق في مسارات التحليل الطائفيّ حين نعتمد الحديث عن وعي سياسيٍّ لطائفة ما؟

مسوغ الحديث عن "العلويين" في سوريا

في سياق الثورة السورية وتطوّراتها، كان ثمة ثلاثة عوامل ساهمت في رسم حدودٍ سياسيّةٍ عامّةٍ لعموم الجماعة العلويّة في سوريا، ما سمح بالحديث عن تجانسٍ سياسيٍّ عامٍّ لهذه الجماعة إزاء الحدث السوريّ الذي تتناوله الدراسة وهو "الثورة السوريّة". العوامل هي:

1. على خلفية الشعور العامّ بنقص الاعتبار المزمن الذي عانى منه غالبية العلويين بشكلٍ خاصٍّ حتى عهدٍ قريب[8]، يمكن تصوّر حالة الرضى النفسيّ عند غالبية العلويين جراء وصول أحد المتحدرين منهم إلى المنصب الأول في الدولة السوريّة، وذلك بصرف النظر عن انعكاس هذا الأمر على الواقع الاقتصادي والاجتماعيّ للعلويين. هذا التفصيل الذي لا يختلف، ضمن هذه الحدود، عن شعور الرضى الذي أبداه السود في أمريكا، وحتى في كينيا (البلد الأصلي لعائلة أوباما)، بوصول أوباما إلى البيت الأبيض كأول رئيس أسود للولايات المتحدة. غير أن هذا الشعور بالاعتراف تطوّر، بفعل غياب دولة قانون في سوريا وبفعل سيطرة أفرادٍ علويين بعد ذلك على معظم مفاصل الأمن والقوة في

(8) -في عام 1950 بلغ عدد الخادمات العلويات القاصرات في منازل دمشق عشرة آلاف. كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر، ص54 (نسخة PDF)

الدولة لدواعٍ أمنيّة أساساً، إلى أكثر من الشعور بانكسار غربة غالبية العلويين التاريخيّة عن الدولة. فقد أصبح بعض العلويين قادرين على ممارسة سلطةٍ منفلتةٍ من أيِّ ضابطٍ ضدّ بقية السوريين، وهذا ولّد لدى العلويّ العاديّ المشبعة سريرته بقلّة القيمة في بلده، شعوراً ساذجاً بردِّ الاعتبار ودفعه إلى تماهٍ أعلى مع السلطة "العلويّة" حتى لو لم تحقق له هذه السلطة أيّ تطوّرٍ اقتصاديٍّ مميّزٍ أو حتى لو كان هذا الفرد موضوعاً لاستغلال نخبة هذه السلطة. وقد عزز ذلك التماهي في نفسية العلويّ وهمٌ عامٌّ (غير علويّ) بأن كلّ علويٍّ إنما هو صاحب سلطة بنفسه أو بقراباته. بالمقابل تولّد بالتدريج شعورٌ بالاغتراب عن الدولة لدى غالبية السوريين السنّة بشكلٍ خاصٍّ، حين تبدى لهم أن "العلويَّ" فقط هو صاحب السلطة أينما وجد وبصرف النظر عن رتبته الوظيفيّة. تعزز الاغتراب "السنّيّ" عموماً عقب أحداث الإخوان المسلمين التي بلغت ذروتها في مجزرة حماه في شباط 1982. على هذا فقد توضع في الوعي الشعبيّ العامّ في سوريا، منذ عقود، خط انقسامٍ طائفيٍّ كامن حول السلطة.

2. في الوعي السوريّ العامّ أيضاً تولّدت قناعةٌ، أكبر بكثير من الحقائق التي تدعمها[9]، وهي أن للعلويين (وليس لجزءٍ منهم فقط) امتيازاتٍ في الدولة. تعميم علاقة جزءٍ من العلويين بالدولة الأسديّة على جميع العلويين، ولّد قناعةً موهومةً حتى لدى مثقفين سوريين راحوا يضعونها في تعابير مثل "النظام العلويّ" و"طائفة النظام" و"سيطرة العلويين" ..الخ. لم ينفع في إزالة هذا الوهم، وجود نسبةٍ كبيرةٍ من العلويين المعارضين للنظام (لا تقلُّ عن نسبة المعارضين للنظام من بقية الطوائف وقد تزيد إذا استثنينا الحركات الإسلامية التي لا محلّ فيها لغير المسلم السنّيّ)، بعضهم دفع حياته ثمن معارضته[10]، وبعضهم قضى فتراتٍ في السجن من بين أطول فترات السجن السياسيّ في سوريا، في فترة ما قبل الثورة. وقد تضخم هذا الوهم، وسيطر على الوسط المعارض بعد الثورة بسبب عدم انخراط العلويين عموماً فيها. وتحت تأثير قوة بطش النظام المتصاعدة، وقوة الشعور بالحقِّ في جانب الثائرين على النظام، بدأ الموقف "الثوريّ" من العلويين، الذين لم ينخرطوا بالثورة، والذين ساهم

(9) - (لا يوجد سوى القليل من الأدلة على أن الأسد (المقصود حافظ الأسد) أعطى في سياساته الاقتصاديّة تفضيلاً ملحوظاً للطائفة العلويّة، أو أن أغلبية العلويين تتمتع بأسباب الراحة في الحياة أكثر من أغلبية الشعب السوريّ)، حنا بطاطو، فلاحو سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط1، 2014. ص 422.

(10)- أول شهيد شيوعيّ يقضي تحت التعذيب في سوريا الأسد هو محمد عبود (من قرية بسنادا) الذي استشهد في 1980 في أقبية فرع الأمن العسكريّ في اللاذقية.

الكثير منهم في أعمالٍ وحشيّةٍ وإجراميّةٍ ضدّ الجمهور المنتفض ومحيطه الاجتماعيّ، يتّخذ طابعاً انفعالياً وعدائياً، حتى لم يعد ثمة محلٌّ للسؤال: لماذا كانت نسبة العلويين المعارضين للنظام عاليةً قبل الثورة ولماذا تراجعت هذه النسبة إلى الحدِّ الأدنى بعدها؟ ولماذا يرتضي كثير من العلويين (ومن الموالين من غير العلويين أيضاً) الموت في مواجهة "المعارضة"؟ لم يعد ثمة محلٌّ سوى للاستنكار والإدانة والتخوين.

3. رحب جمهور المتظاهرين بأي حضور علوي في معظم المناطق السورية ولاسيما في حمص وحماه، حسب شهادة شباب علويين شاركوا في مظاهرات حمص وحماه ودمشق. وإلى جانب هذا الموقف كان للتشكيك حضوراً في موقف "المعارضة" من العلويين. ثم تصاعد التشكيك بالتوازي مع تصاعد سيطرة الإسلاميين الجهاديين على تشكيلات المعارضة المسلّحة، حتى انتهى الأمر إلى جعل الموقف السياسيّ للعلويّ قليل القيمة أمام "علويته". وقد اضطر كثيرٌ من المعارضين للنظام إلى الخروج من مناطق سيطرة المعارضة تحت التهديد بالقتل[11]. كان هذا سلوك الجماعات الأكثر تخلفاً في الثورة، ولكنه السلوك الذي ساد مع انكفاء الجماعات المعتدلة عن التصدي له. وبشكلٍ متسارعٍ صار المنبت العلويُّ يمتصُّ تنوّع المواقف السياسيّة، حتى اتّخذت النظرة "الثورية" طبيعة جوهرانيّة، تنظر إلى العلويّ على أنه مع النظام جوهرياً كيفما تبدى موقفه، فالعلويُّ الموالي منسجمٌ مع جوهره، والعلويُّ المعارض مفارقٌ لهذا الجوهر بما يجعله مشدوداً إلى الانسجام مع جوهره الموالي، فإذا ما تراجع موقف معارض علويّ عن تأييد الثورة "كما هي" ومال موقفه إلى مهادنة النظام يبدو أنه "ظهر على حقيقته". وبالتوازي فإن المسلم السنّيّ يفارق جوهره المعارض حين يوالي النظام، وتعتبر موالاته النظام نوعاً من النفاق لا أكثر. موالاة العلويّ هي انسجامٌ مع الجوهر الموالي، وموالاة السنّيّ هي نفاقٌ على الجوهر المعارض. وقد اخترقت هذه النظرة صفوف نسبةٍ كبيرةٍ من أنصار الثورة غير الإسلاميين. وبطبيعة الحال تنتج هذه النظرة الجوهرانية عن تقييم جوهريٍّ للنظام بأنه "علويٌّ"، التقييم

---

(11)- من شهادة لمحمد صالح (أبو علي صالح)، يقول فيها إنه من سكان حي مساكن المدينة الجامعية في حمص وقد جاءتهم (هو وعائلته، ورفاقه العلويين) تهديدات من عناصر نسبت نفسها للجيش الحر بالخروج من الحي في أواخر عام 2011: "ما بدنا أي علوي من باب عمر لطريق الشام". استجاب للتهديد غالبية أصدقاء أبي علي وهم: وفيق النقري، وسمير النقري، وبسام جمعة ومنذر ملحم وعفيف مرعي (وجميعهم من السجناء السياسيين السابقين). فرغ الحي من كل العلويين الذين كانوا يشكلون 50% منه، غير أن أبا علي لم يترك الحي وقد جاءه فيما بعد عناصر من الجيش الحر (كتيبة الفاروق كما زعموا) يعتذرون ويبدون استعدادهم لحمايته.

الذي مهد السبيل لتحوّل إسقاط النظام إلى غايةٍ مكتفيةٍ بذاتها، وذلك بالترابط مع طغيان اللون الجهاديِّ وتراجع الجناح الديمقراطيّ في الثورة.

ما سبق خلق في سياق الثورة حدّاً من التجانس السياسيّ بين غالبية العلويين إزاء "الثورة السوريّة" بما يسوغ الكلام عنهم، في هذا السياق بالتحديد، كجماعةٍ.

بدايات الحراك في الساحل وانعكاساتها في الوعي "العلويّ" العامّ

كانت اللاذقية من أوائل المحافظات التي تحرّكت تضامناً مع درعا؛ فقد شهدت أول مظاهرةٍ في 25 آذار 2011 في يوم الجمعة التي سمّيت "جمعة العزة". وقد شارك مثقفون علويون[12] في المظاهرات الأولى، ولكن دون مشاركةٍ علويّةٍ "شعبيّة". الجسد الأساسيّ للمظاهرات كان سنّياً بما يفوق كثيراً نسبة السنّة إلى السكان في اللاذقية.

على المستوى الشعبيّ العلويّ سيطرت في البداية فرحةٌ حذرةٌ بإمكانيّة التغيير، عكرتها الخشية من اتجاه التغيير وتداعياته على فئة تحمل خوفاً غريزياً من المستقبل يغذيه تاريخٌ طويلٌ من التمييز المذهبيّ السلبيّ ضدها.

منذ بداية الثورة في سوريا، امتزج الخوف من التغيير مع التوق إلى التغيير في الوسط العلويّ، وتغلّب الشعور الأول بفعل ملامحَ إسلاميّةٍ ظهرت باكراً على المظاهرات في اللاذقية كما سنرى. شكّل هذا، في الواقع، المحور الذي اشتغل عليه إعلام النظام الرسميّ وغير الرسميّ. غير أن حديثنا عن وسطٍ علويٍّ لا يلغي التباينات التي تميّز فئات هذا الوسط وتباين مواقفهم من النظام ومن الثورة. حيث يمكن في هذا الوسط رصد أربع فئات هي: الفئة المستفيدة وهي من أصحاب المناصب والتي يعني لها استمرار النظام استمرار النعمة والتميّز؛ والفئة المعارضة التي انقسمت في موقفها من النظام إلى فئتين، أقلية سارت وراء "إسقاط النظام" حتى لو اتخذ التغيير وجهة إسلاميّة، وأكثرية رأت في النظام الشرَّ الأهون وحصرت معارضتها بإصلاح النظام (توسيع باب المشاركة) للتمكن من صدِّ ما تبلور أكثر في الواقع والوعي على أنه "خطرٌ إسلاميٌّ

---

(12)- غالباً من ذوي التاريخ المعارض، وغالباً من معتقلين سابقين لحزب العمل الشيوعي، حتى أُشيع في بداية المظاهرات في اللاذقية أن "رابطة العمل" – الاسم الذي يثابر الأمن على استخدامه للدلالة على حزب العمل الشيوعي في سوريا – هي وراء المظاهرات.

فاشي"؛ وأخيراً الفئة الواسعة من الناس الذين يعيشون في بؤس ولكنهم يخشون إن تغيّر الحال نحو سيطرة إسلاميّة أن يعيشوا اضطهاداً أشد أو أن "يبادوا".

1. فئة المنتفعين: استفادت هذه الفئة من النظام وباتت جزءاً من "النومنكلاتورا"[13] الخاصّة به، الأمر الذي جعل صلتها المصلحيّة بالنظام أعلى من صلتها الطائفيّة به، وهذا يبدو أكثر وضوحاً كلّما ارتفع منصب الفرد وتوسّعت مصالحه. المفارقة هي أن فساد هذه الفئة وثراءها غير المشروع، شكّل طريقاً لها باتجاه تكوين وعي سياسيٍّ يرى في الطائفيّة وسيلةً لخدمة مصالحة لا أكثر. بكلامٍ آخر، تنظر هذه الفئة إلى مصالحها على أنها أهمُّ من أيِّ وسيلةٍ سواء أكانت الطائفيّة أو غيرها، وبالتالي فإن هذه الفئة ستكون أقرب إلى قبول التسويات وإلى المرونة إذا شعرت بأنها ومصالحها في منأى عن الخطر. ويمكن اعتبار كبار الشبيحة من ضمن هذه الفئة. فهؤلاء، على خلاف الصورة النمطيّة الفقيرةِ الرائجة عن الشبيح، لا مبدأ لهم سوى صيانة مصالحهم وتوسيعها، وهم لهذا جاهزون، حين يشعرون علامات هزيمة النظام، وإذا أتيح لهم معبرٌ آمنٌ، للتحوّل من شبيحة في نظام الأسد إلى رجال أعمال في النظام التالي، مستفيدين من "التراكم الأولي" الذي حققوه من "مهنتهم" السابقة.
2. فئة المعارضة الجذريّة: حافظ هؤلاء على جذريّة الموقف المطالب بإسقاط النظام وزادت جذريتهم مع زيادة إجرام النظام بحقّ الشعب السوريّ، يؤمن هؤلاء بأن ظهور وسيطرة التيارات الجهاديّة هي من مفرزات بطش النظام وأن زوالها مرهونٌ بزواله. المعروفون من هذا الاتجاه هم أقليّةٌ منكفئةٌ لأنه لا يوجد لهم قبولٌ في وسطهم. حضورهم في الوسط العلويِّ ضعيفٌ للغاية حتى إنهم لم يتمكنوا من المشاركة في الاحتجاجات التي شهدتها اللاذقية على جريمة قتل الضابط "حسان الشيخ" على يد سليمان الأسد. يبقى لهؤلاء حضورٌ خارج سوريا لأنهم غير مقبولين أيضاً في المناطق السوريّة الخارجة على سيطرة النظام نظراً لسيطرة القوى الإسلاميّة الجهاديّة التي لا تحتمل وجود علويٍّ في مناطق سيطرتها بصرف النظر عن موقفه السياسيّ.
3. فئة المعارضة الإصلاحيّة: هذه فئةٌ واسعةٌ، وتضمُّ تنويعاتٍ مختلفةً يجمعها اعتبار النظام هو الشرُّ الأهون قياساً بما تسمّيه "الفاشيّة الإسلاميّة" التي تحوّلت إلى سلطةٍ جديدةٍ في المناطق خارج سيطرة النظام. قسمٌ كبيرٌ من المعارضين السابقين للنظام يندرجون تحت هذه الفئة غير الموحّدة. هؤلاء لهم

---

(13)- كلمة استخدمت للدلالة على الطبقة البيروقراطية الحاكمة في الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية.

مقبوليّةٌ أكبر عند الجمهور الموالي بسبب رفضهم التامّ للإسلاميين ونظرتهم الإيجابيّة إلى الجيش، وهذا يشكّل قاسماً مشتركاً أعظم للموالين.

4. الفئة الأوسع: هي الناس التي يقع على عاتقها العبء الأكبر من تضحياتٍ بالأرواح ومن إفقارٍ متزايدٍ، ليست مستفيدةً من الوضع الراهن، وليس لديها رؤيةٌ حول المستقبل أو ما يجب أن يكون. باتت هذه الفئة في مأزقٍ محكمٍ بعد تصاعد سيطرة السلفيّة الجهاديّة على الثورة، وما رافق هذا التحوّل من تهديداتٍ مباشرةٍ لهم باعتبارهم "طائفة النظام". "يقاتل أولادنا في كلّ سوريا لحمايتها من عصاباتٍ مدعومةٍ من دول ذات مطامع بأرضنا وخيراتنا، وهذه العصابات تريد قتلنا، ماذا تريدنا أن نفعل؟ ألا ندافع عن أنفسنا؟" يقول فلاحٌ في إحدى قرى الساحل. وفي شأن القصف الذي يقوم به النظام ضدّ مناطق مدنيّة يرى هذا الفلاح وأمثاله إن هذه هي وظيفة الدولة في كلِّ العالم حين تواجه تمرداً وجماعات خارجة على القانون.

هذه الفئة هي التي استهدفها إعلام النظام واستطاع أن يكسبها من البداية ثم تكفّل تطوّر الحدث بأن يدفعها إلى موقع العداء التامّ للقوى المسيطرة على الضفة المواجهة للنظام (الإسلاميين المتطرفين). ولتقريب القارئ من الموقف السياسيّ/النفسيّ لهؤلاء تفيد الإشارة إلى أن هناك عائلات، لا علاقة لها بالسلطة وليس لها اهتمامٌ بالشأن العامّ، فكرت جدياً بتأمين وسائلَ انتحارٍ جماعيٍّ لاستخدامها في حال دخلت الجماعات الإسلاميّة المسلّحة إلى مناطق تواجدهم.

إستراتيجية النظام في مواجهة الثورة[14]

من الواضح أن النظام، على ضوء ما جرى في تونس ومصر وليبيا، كان قد أعد سلفاً خطةً لمواجهة الثورة في سوريا. وفي اللاذقية، بشكلٍ خاصٍّ، عمل النظام على تشويه الثورة في نقطتين أساسيتين لهما صدى كبير في ذاكرة المدينة منذ أحداث الإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن الماضي، هما العنف والطائفيّة ثم مزيجهما الشديد الفعالية: العنف الطائفيّ. استفاد النظام في تنفيذ خطته، التي نستخلص وجودها من تتبع منهجية سلوكه، من وجود عصابات الشبيحة التي تمثل روح النظام ومعناه الفعليّ. هذه العصابات تقوم بالأعمال القذرة دون أن يضطر النظام الرسميّ إلى أن يلوث يديه، أقصد أجهزته الرسميّة. من ضمن

(14)- يمكن العودة الى كتاب "استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية"، مجموعة من الكتاب، الصادر عن مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، http://goo.gl/XrJybB

المهمات القذرة حرف المظاهرات باتجاه التخريب والعنف والهتافات الطائفيّة. بطبيعة الحال ليست المظاهرات خالية من بعض العنف وبعض النزعات الطائفيّة، ما اشتغل عليه النظام هو إثارة وتعزيز هذه الميول. وكان ما جرى في اعتصام شارع بور سعيد في اللاذقية أحد الأمثلة، حيث تدخّل أحد الأشخاص غير المعروفين وأمسك الميكروفون وبدأ يصرخ بكلامٍ طائفيٍّ صريح وبجرأة تشي بوظيفته وبارتباطه الأمني، الأمر الذي جعل الكثير من الحضور يغادرون المكان لإدراكهم حقيقة الأمر، ولكن جعل بعضهم يتجاوب مع طائفيّة المتحدث.

شملت المهام القذرة أيضاً أعمال الترويع عبر أفعالٍ مقصودةٍ مثل إطلاق النار من سياراتٍ تمرُّ في الشوارع ليلاً، وغيرها من الأفعال[15]، وقد يصل الأمر إلى حدِّ قنص بعض عناصر الأمن المكلفين بقمع مظاهرة ما، بما يثير الغضب العامّ ضد المتظاهرين ويضع عناصر النظام في موقع الضحية، ويبرر البطش التالي.

الحالة التي ولّدها الإعلام السوريّ بالكلام عن وجود عناصرَ أجنبيّةٍ ومتآمرين يريدون القيام بأعمال قتل وتخريب ..الخ، نجحت في بلبلة الناس وأدت واقعياً إلى حوادث قتلٍ جراء طغيان الشكِّ بكلِّ حركةٍ وكلِّ شخص. ففي حمص مثلاً قُتل المقدم "نعيم محلا" وهو يقود سيارته في شارع إسكندرون (بين حي الزاهرة والجندلي) على يد أحد عناصر اللجان الشعبيّة لأن المقدم كان يقود سيارته بسرعة، في حين كان التلفزيون السوريّ قد حذّر المواطنين من وجود سياراتٍ لمخربين تمرُّ بالشوارع مسرعة، فما كان من عضو اللجان الشعبيّة[16] هذا إلا أن أطلق النار على سائق السيارة المسرعة وأرداه قتيلاً، ليتبيّن إنه مقدمٌ من إحدى قرى جبلة[17]. وفي اللاذقية قُتل العميد الطبيب "محمد يوسف" برصاص عناصر أحد الحواجز على طريق المزيرعة، فقد ظن أن عناصر الحاجز باتوا يعرفونه لأنه يمرُّ بشكلٍ متواترٍ على الحاجز فلم يتوقف، ممّا أثار شكوكهم المستنفرة سلفاً فأردوه قتيلاً.

---

(15)- ظهرت في الفترة الأولى من الحراك في اللاذقية أفعال غريبة أثارت رعب الناس. سيارات تطلق الرصاص في الهواء ليلاً، أشخاص يحملون رشاشات ويرتدون ألبسة مدنية يطلقون الرصاص في الشوارع وهم يركضون ..الخ (هذه سلوكيات منقولة عن شهود). ساهم الإعلام في تعزيز حالة الرعب من خلال الاهتمام الجدي بهذه الحركات ونشر أرقام السيارات التي تقوم بهذه الأفعال (ولم يتم ضبط أي منها!)، والحديث عن أناس من جنسيات أردنية وسعودية جاءت إلى اللاذقية للقيام بمهام تخريبية ..الخ. العقل البسيط يستطيع كشف ما وراء هذه الأعمال، إذ لا مصلحة لأحد بها سوى النظام، ولا أحد قادر على القيام بها سوى أشخاص يحركهم ويحميهم النظام. لكن تبقى جدوى هذه الممارسات مرهونة برغبة الوسط العلوي عموماً في أن يصدق هذه الأكاذيب للتشكيك بالحراك وفتح ممر جانبي للوقوف مع النظام على اعتباره "الشر الأهون". أي يمكن القول إنه يوجد في نفسية العلويين خوف من أن يتخذ التغيير وجهة إسلامية، فكان لديهم الاستعداد لقبول شتى صنوف التشويهات التي تُرمى بها الثورة وذلك قبل أن تتحول، بفعل أسباب عديدة، إلى العسكرة وسيطرة التيارات الإسلامية.

(16)- اسمه معروف من أبناء الحي وموجود لدى الباحث.

(17)- الغريب أنه صدر بيان عن جهة معارضة تبنت عملية تصفية المقدم المذكور، ربما لرفع رصيدها لدى الممولين، الأمر الذي يزيد من التعبئة النفسية المضادة لدى العلويين.

روى أحد عناصر الأمن للباحث أن عناصر الأمن نزلوا إلى قمع المظاهرات الأولى في اللاذقية بالعصي بناءً على تعليماتٍ صارمةٍ بمنع حمل السلاح، وتعرّض بعض عناصر الأمن إلى إطلاق رصاصٍ من أسطح البنايات، وقد قُتل بعضهم جراء ذلك. كان قليلٌ من العلويين في هذا الوقت جاهزين للاقتناع بإمكانيّة أن يكون للنظام يدٌ في تشويه المظاهرات، أو للاقتناع بأن ظهور عنفٍ من أفراد موتورين لا يسمح بوسم الحراك كلّه بأنه مسلّحٌ. كان واضحاً أن العنف الذي مورس ضد عناصر الأمن والشرطة يتفوّق كماً ونوعاً على أعمال "زعران" يميلون إلى العنف بطبيعتهم، ويحبون الشغب ويرون المظاهرة فرصةً مناسبةً، أو على أعمال متطرفين لديهم دافعٌ للعنف ضدّ ممثلي النظام، دون إنكار أن يكون بعضهم قد مارس العنف والاعتداء على بعض عناصر الأمن.

إلى هذا، لم يُعرف، بعد كلِّ شيء، أيٌّ من هؤلاء الذين راحوا يقنصون عناصر الأمن عن الأسطحة، سوى "غسان سلواية" (أبي نظير) الثائر الكاريكاتوري الذي كرر التلفزيون السوريّ عرض صورته وهو يحمل مسدساً في كلِّ يد ويقف على الطريقة الهوليودية، مع تثبيت الصورة ووضع دائرة حمراء حول كلِّ مسدسٍ للفت انتباه المشاهد. ولم يكن هذا "الثائر العنيف" سوى من تصميم وإنتاج "أيمن جابر" أحد كبار الشبيحة، والمعروف بأنه اليد اليمنى لماهر الأسد في اللاذقية، ذلك أن "الثائر" المذكور كان يعمل حارساً في إحدى شركاته. وقد أجرت قناة الدنيا، بكلِّ جديّةٍ، لقاءً مع "أبي نظير" على اعتباره أحد "العنيفين"، ليتبيّن فيما بعد، ما كان ظاهراً منذ البداية، أنه مختلٌ عقلياً ومسرّحٌ من الجيش بناءً على تقرير من مستشفى ابن خلدون في حلب بسبب الخلل العقليّ[18].

من الحذر إلى الشكِّ إلى اليقين

الثابت في موقف العلويين هو الخوف من الإسلام السنّيِّ السياسيّ. يفسر هذا الخوف بقناعةٍ عامّة هي أن الإسلام السنّيّ كان دائماً الغلاف "الأيديولوجي" للسلطات التي مارست الاضطهاد بحقّهم. ذلك أنّه، تاريخياً، اعتبرت المؤسسة السنّيّة الرسميّة في دمشق والقاهرة وبغداد، وصولاً إلى السلطنة العثمانيّة، العلويين والدروز والإسماعيليين، وإلى حدٍّ ما الشيعة الاثني عشرية، هرطقةً على الإسلام القويم، وتعاملت معهم على هذا

(18)- فيديو يظهر دفتر خدمة العلم للشخص المذكور، وعليه بيان سبب تسريحه من الجيش، مع التقرير الطبي الذي يبين اختلاله العقلي، https://www.youtube.com/watch?v=l--leXfhbtQ

الأساس. فكان العلويون طائفةً مضطهَدةً، يسكنون الأرياف والجبال ويعيشون على هامش المجتمع السوري[19].

مع تطور الأحداث في سوريا بعد آذار 2011، راح غالبية العلويين يلمسون أن هذا "الإسلام السنّيّ" هو المرشح الأقوى لخلافة الوضع السياسيّ القائم. الأمر الذي خلق تعارضاً بين رغبة القطاعات الشعبيّة العلويّة بالتغيير (الرغبة الكامنة وراء كلّ النشاط السياسيِّ المعارض بين العلويين منذ 1970) وبين الخشية الغريزيّة لديهم من الوجهة الإسلاميّة للتغيير. وهو الخوف الذي سوف يخمد كلَّ رغبةٍ أخرى، من البحث عن العدالة الاجتماعيّة والرغبة بالمشاركة السياسيّة؛ وسيحدد الميل العامّ عند غالبية العلويين، والتفافهم حول من يعتبرون أنه يقدم لهم الحماية. هذا المقياس ساهم في تحديد وجهة موقفهم اللاحق من الثورة.

في الساحل السوريّ، كانت بانياس أول منطقة تنضمُّ إلى الثورة، وقدّم المتظاهرون في أول مظاهرة في بانياس وفي الساحل، بعد صلاة الجمعة في 18 آذار 2011 اثني عشر مطلباً كان المطلب الأول منها (إزالة المختلط من المدارس)، وكان المطلب الثالث هو (إعادة المنقبات اللواتي تمَّ فصلهن من سلك التعليم)، واللواتي كان قد اعتبر الشيخ "محمد سعيد رمضان البوطي" في إحدى خطبه أن فصلهن من التعليم كان السبب وراء شحِّ الأمطار في سوريا. في حين جاءت المطالبة بحرية الرأي والتفكير في البند العاشر، تلاه مباشرة المطالبة بفتح ثانوية شرعيّة[20]. كان هذا هو أول دلائل الطابع الإسلاميّ في الحراك الساحليّ، وهذا أيقظ في قلوب غالبية العلويين حذراً غريزياً راح إعلام النظام يغذيه بالمبالغات أحياناً وبالكذب والتلفيق أحياناً أخرى.

وفي 25 آذار اندلعت المظاهرة الأولى في اللاذقية وكان هتافها الأساسي "بالروح بالدم نفديك يا درعا"، و"يا منعيش يا منموت"، لكن ما لفت نظر من يستقصون اللون الإسلاميّ، هو الهتاف "لا إيران ولا حزب الله، بدنا دولة توحد الله". كان هذا في أول مظاهرتين يشهدهما الساحل الأولى في بانياس والثانية في اللاذقية.

وفي الاتجاه نفسه دفعت صفحات الفيسبوك التي صار لها كلمة مسموعة لدى الشارع المنتفض، مثل صفحة "ثورة أهل السنّة في سوريا" التي ظهرت قبل اندلاع الثورة السوريّة بأكثر من شهر، وحملت من وقت مبكر،

(19)- كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر، ص44 (نسخة PDF)
(20)- فيديو المطالب التي قرأها أحد قادة المظاهرة وسط ترحيب المتظاهرين، https://www.youtube.com/watch?v=4v9a6aXwyYc

14 نيسان 2011، بياناً طائفياً للمشرف على الصفحة "عبد الله التميمي"[21]، وصفحة "الثورة السورية ضد بشار الأسد" ذات التوجه الإسلاميّ الصريح، التي تفرّدت بتسمية أيام الجمع في مرحلة التظاهرات. وبعد أن أطلقت على الجمعة التاسعة (13 أيار) "جمعة الحرائر" وعلى الجمعة الثالثة عشرة (10 حزيران) اسم "جمعة العشائر" اختارت للجمعة التالية (17 حزيران) اسم "جمعة الشيخ صالح العلي" ما أثار جدلاً وانقساماً حاولت الصفحة أن تحلّه بأن أضافت للاسم كلمة الشرفاء، ما يؤشر إلى تعزز قوة الجناح اليمينيّ الإسلاميّ الطائفيّ في الثورة، وهذا ما قاد بدوره إلى تعزز مواقع المحافظين العلويين.

خلال الأشهر الأولى للثورة بدأت تظهر أعمال العنف المضادة للنظام، وأخذ النظام يبني عليها في إعلامه لخلق المزيد من المقبولية الشعبيّة ولتبرير بطشه. وسنقول سريعاً، لا يهم هنا البحث في مسؤولية النظام أو لا مسؤوليته عن العنف المضاد[22]، ذلك أن المهم هو ما يقتنع به الناس سواء أكان حقيقة أم لا. والحقّ أن الغالبية الغالبة ممّن تكلموا باسم الثورة (على الأقل ممن كان صوتهم مسموعاً في الإعلام) لم يدينوا العنف المضاد بشكلٍ يخلق بؤرة استقطابٍ سلميّةٍ ديمقراطيّةٍ مناقضة للنظام بعيداً عن العنف والتمييز الطائفيّ، بل فضلوا الإنكار أو الإحالة إلى مدى عنف النظام أو المغمغة واتهام عملاءٍ للنظام بالأعمال العنيفة ولصقها باسم الثوار، دون تقديم إدانة للفعل بحدِّ ذاته واعتباره منافياً لأخلاقيات الثورة، بعيداً عمّن قام به أو عمّن راح ضحيته، الأمر الذي مشى تدريجياً بتصوّرات غالبية العلويين (وغير العلويين أيضاً) عن الثورة خطوات إضافية باتجاه الرفض ومن ثم العداء. ويعبر عن هذا القلق الشيخ "علي محمد عمران"، خطيب مسجد الدريكيش، في كلام وجهه إلى الشيخ "محمد حبش" إثر مقالة للأخير بعنوان "نداء إلى أهلي أبناء الإمام علي في الجبال الخضراء" قال الشيخ حبش فيها:"هذه الطائفة الكريمة تحوّلت للأسف إلى كبش فداء". يعقب الشيخ عمران قائلاً: "هذا صحيح ولذلك هي بحاجة إلى تطمين من الطرف المقابل فإن فتاوى التكفير والقتل والسبي وما يسمعون به من قتل وتقطيع وتمثيل وسبي رسّخ قناعة لدى غالبيتهم بأنّ ملاذهم وأمنهم هو بالنظام". ويكمل الشيخ عمران: "المسلمون العلويون طائفة مظلومة من قبل النظام ومن قبل شركائهم في الوطن. ما يجري في

---

(21)- بيان صوتي بعنوان " ثورة اهل السنة في سورية"، https://wwhoto.php?v=214365718574959

(22)- هذه النقطة تحولت منذ بدايات الثورة إلى سجال عقيم يشبه الحديث عن أسبقية الدجاجة على البيضة، المعارض يقول إن النظام بطش بطريقة رهيبة فأجبر الناس على حمل السلاح، والموالي يقول إن النظام بطش لأن الناس حملت السلاح، والدولة في كل مكان لا تجلس مكتوفة اليدين حيال من يحمل السلاح ضدها.

سوريا اليوم ليس للمسلمين العلويين فيه ناقة ولا جمل". ثم يضيف: "نحن نشد على أيدي مَن يستطيع أن يضبط الشارع ونحن مع التغيير السلميّ وضد الفساد"[23].

تداخل مع تنامي القناعة بالطابع الإسلاميّ للثورة، وتكامل معه، موضوعُ العنف الذي تجلّى في سقوط عددٍ من المدنيين وعناصر الأمن والشرطة بين قتيل وجريح (العدد بحسب المصادر بين 7–10 إصابات) برصاص قنص من الأعلى في المظاهرات الأولى في اللاذقية[24]، ما جعل موضوع السلميّة موضع شكٍّ لدى غالبيتهم.

كان "عادل فندي" العامل الذي قتل في نادي الضباط في حمص بعد أقل من عشرة أيام على بداية الثورة (2011/3/26)، أول ضحية للعنف في المحافظة التي ستشهد أعمال عنفٍ طائفيّةٍ متبادلة. تبعه بعد ذلك قتل "نضال جنّود" في (2011/4/10). كان مقتل جنّود والطريقة التي قتل بها والحصول على تصوير فيديو لطريقة قتله صيداً ثميناً لإعلام النظام الذي أراد أن يجعل من هذا الحدث معنى الثورة وروحها. عرض فيديو القتل الفظيع وبصورةٍ متكررة، دون مراعاة لأعراف الإعلام ولمشاعر المشاهد ومشاعر أهل الضحية، فقط لخلق ردٍّ فعلٍ مضادٍّ للحراك، ولطمس الدافع السياسيّ الأساسيّ له. وعزز هذا الصيد بإنتاج فيدوهات شحنٍ عاطفيٍّ تستثمر في مأساة عائلة الضحية وتكرر عرض صورة طفلة جنّود وهي تحمل صورة أبيها[25]. بعد أسبوع من مقتل جنّود أي في (2011/4/17) قُتل العميد في الدفاع الجوي "عبدو تلاوي" مع ابنه وابن أخيه وجرى التمثيل بجثثهم. وبعد ذلك بيوم واحد (2011/4/18) اغتيل العالم الشاب "عيسى عبود" (27 عاماً) صاحب براءات اختراع عديدة والحائز على جائزة المنظمة العالميّة للملكيّة الفكريّة (ويبو)، ليُضاف إلى موضوع العنف والطائفيّة بعدٌ آخر هو استهداف العقول المبدعة ذلك أن هذا الشاب لم يكن له أيّ صفةٍ عسكريّةٍ أو أمنيّة. من المعروف أن مثل هذا الفعل (استهداف العقول المبدعة) يرتبط في الوعي العامّ السوريّ بالنشاط الصهيونيّ الهادف إلى إحباط أيِّ نهوضٍ "للأمة، كما يعيد إلى الذاكرة صورة حوادث مشابهة

(23)- رسالة من الشيخ أحمد عمران مفتي الدريكيش بالساحل إلى الشيخ محمد حبش، منتدى فرسان الثقافة، http://omferas.com/vb/t56077/

(24) - تحقق الباحث بنفسه حينها من موضوع الإصابات التي وصلت إلى مشفى الأسد الجامعي في اللاذقية (نوعية الإصابة، من هم الضحايا، ما عددهم) بالاتصال مع زملاء له من أطباء المشفى. كانت الإصابات بطلقات نارية مصدرها مكان مرتفع "أسطحة الأبنية"، وكان بين المصابين ثلاثة عناصر أمن.

(25)- الشحن الإعلامي لتلفزيون الدنيا التابع للنظام مستغل مقتل "نضال جنود"، https://www.youtube.com/watch?v=vjaBC1KbCto
ونموذج من الدعاية التي قام بها مؤيدون، https://www.youtube.com/watch?v=-vg3bE4wipo

وقعت خلال مواجهات الإخوان المسلمين مع النظام مطلع ثمانينيات القرن الماضي.[26]. في الخانة نفسها أتى اغتيال ستة طيارين سوريين من طياري الطائرات الحديثة، على طريق الفرقلس في حمص في تشرين الثاني من عام 2011[27].

معروف أنه في أوائل حزيران من 2011 جرت مذبحة بحقِّ نحو 120 من عناصر فرع الأمن العسكريّ في جسر الشغور مع تمثيل بالجثث، وكانت المكالمات ورسائل الوداع التي أرسلها العناصر المحاصرون هؤلاء عبر الموبايلات لأمهاتهم وزوجاتهم وأولادهم وهم ينتظرون الموت مؤثرةً في الوسط العلويِّ إلى حدٍّ كبير. شككت حينها "المعارضة السوريّة"، التي لم يكن قد تشكّل لها كيانٌ سياسيٌّ بعد، بالمجزرة. وكانت وكالات الأنباء تعتمد تصريحات "ناشطين" على أنها موقف المعارضة السوريّة، وبحسب موقع "العربية نت" فقد عزت "المعارضة السورية" وقوع قتلى عناصر النظام في جسر الشغور إلى انشقاقاتٍ في الجيش[28]. وقد حرص النظام حينها على اصطحاب وكالات الأنباء والصحف العالميّة والعربيّة لتغطية ذلك الحدث في جسر الشغور، بعد أن كان قد حظر على الصحفيين العالميين دخول سوريا بعد اندلاع الثورة، لتظهر الصور الفظيعة لأعمال التمثيل بالجثث. وكان مشهد دفن ضحايا مفرزة الأمن العسكريّ في جسر الشغور، في مقبرة الشهداء في بسنادا في اللاذقية دليلاً إضافياً على أن التخندق اكتمل، وأن الشكَّ بات يقيناً، وأن النظام فاز بجمهورٍ مؤيدٍ "إلى الأبد" يرى أن ما يصدر عن المعارضة السوريّة إنما هو كذبٌ صريحٌ، وأن ما يجري في سوريا يمكن أن يكون أيّ شيءٍ سوى الثورة.

وقد جاءت فيما بعد ظاهرة الخطف لتزيد في رسوخ موقف غالبية العلويين العامّ ضدّ "الثورة". قصص الخطف شغلت الوسط الشعبيّ وملأت أحاديث الناس نظراً إلى أن أهل المخطوف يعيشون في مرارة دائمة حيال ابنهم الذي لا يعرفون عنه شيئاً، ولا يوجد جهةٌ يعودون إليها للاطمئنان سوى اتصالٍ مبهمٍ يطلب الفدية، وفي بعض الأحيان كانت العائلة تبيع ما لديها لتأمين المبلغ الذي غالباً ما يكون باهظاً فيؤخذ منهم المبلغ ويسلّم لهم المخطوف مقتولاً. في لقاء للباحث مع والدة أحد المخطوفين، وهو مهندسٌ مدنيٌّ جرى خطفه أثناء تأديته

(26)- بحسب مصادر لها صلة مباشرة بالحدث، فإن من قتل عيسى عبود مع ابن عمه هم عناصر اللجان الشعبية وذلك عن طريق الخطأ. هذه الحقيقة ظلت غائبة أمام ما شاع واستقر في أذهان الموالين من أنه قتل على يد "المعارضة"، الأمر الذي ساهم في تعزيز الرفض العلوي العام للحراك. في مثل هذه الظروف تختفي الحقائق وتصبح الحقيقة الإعلامية أهم من الحقيقة.

(27)- عمر معربوني، موقع "وكالة أوقات الشام الإخبارية"، "اغتيال الطيارين والعلماء السوريين.. من خلفه؟" http://www.shaamtimes.net/news-detailz.php?id=12656

(28)- المعارضة السورية تشكك بـ"الرواية الرسمية" عن مقتل 120 جندياً بجسر الشغور، قناة الغربية"، http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/06/152139.html

خدمة العلم في إدلب، وذلك بعد أكثر من سنةٍ على اختطاف ابنها، روت أن الخاطفين، الذين قالوا إنهم من الجيش الحرّ، طلبوا منها 3 ملايين ليرة سورية، ولكنها طلبت منهم تخفيض المبلغ لأنها أرملةٌ ولا تستطيع تأمين المبلغ، فخفّض المبلغ إلى 700 ألف ليرة سوريّة. عمدت الأم، وهي مدرِّسة ابتدائي، إلى بيع أرضٍ لها لتأمين المبلغ. ثم اتصلت بالخاطفين فقالوا لها إنهم ما عادوا يقبلون بالفدية. وحين سألت: "يا ابني لماذا تحجزونه وهو لا ذنب له سوى أنه مجندٌ إجباريٌّ في الجيش؟" كان جوابهم: "يكفي أنه علويٌّ". كان شائعاً تناول أمثال هذه الحادثة بين الناس، دون أن يخلو الأمر بطبيعة الحال من إضافات وتبهيرات مثيرة، لكن المحصلة هي تعزيز موقف شديد العداء من الثورة.

لا شكَّ أن الجريمة العادية دخلت على الخط تحت جناح الجريمة السياسيّة، ولكن حتى الجيش الحرّ مارس الخطف، بما في ذلك ضدّ مدنيين، بحسب العقيد "عبد الجبار العكيدي" الذي شغل رئاسة المجلس العسكريّ للثورة في حلب. يقول العكيدي إن "أغلب من كان يتمُّ اعتقالهم، وليس خطفهم، إما شبيحة وإما موالون للنظام، ويتم طلب فدية من أهاليهم مقابل تحريرهم"[29]. لا يعرف القارئ ما الفارق الذي يقصده العكيدي هنا ويصرُّ عليه بين الاعتقال والخطف ولاسيّما عند "طلب فدية". ولكن من الواضح أن تعبير "الموالين للنظام" هنا هو كناية عن المدنيين.

في غضون ذلك كانت النخبة غير الإسلامية المنخرطة في الثورة منفصلةً إلى حدٍّ بعيدٍ عن روح ما يجري في الوسط الموالي، وظلت تسأل، ضدّ منطق الأمور الجارية على الأرض: "متى ينضمُّ العلويون إلى الثورة؟"([30]). في الوقت الذي كان أغلبية المترددين من العلويين (ومعهم الكثير ممن يحسبون على المكونات السورية المختلفة) يدشنون قطيعتهم النهائيّة مع الثورة، على وقع ما اعتبروه تحوّلها المستمرّ والمتسارع باتجاه إسلاميٍّ وعنيف. التحول الذي تجلى لهم بالعديد من المظاهر ومنها أسماء الجمع، قبل أن يحسم أمر الجدال بالتحوّلات العسكريّة الميدانيّة التي توجتها "القاعدة" (بالإعلان عن إنشاء فرعها السوري "جبهة النصرة لأهل الشام" في كانون الثاني/ يناير 2012)، ثم انشقاقها الأكثر تطرفاً في نيسان/أبريل 2013، "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو "داعش".

(29) - تقرير عن الخطف: http://www.sotaliraq.com/mobile-news.php?id=190359#axzz3pEcwCo2w
(30)- سؤال تردد مرات خلال الأشهر الأولى للثورة للباحثين المشاركين في الدراسة التي بين يديكم.

في البحث عن تفسير انكفاء غالبية العلويين عن الثورة ردَّ البعض عدم تعاطف غالبية العلويين مع الثورة إلى رفضٍ مبدئيٍّ للتغيير بسبب امتيازات يتمتعون بها في ظلِّ النظام الحالي الذي كثيراً ما تمَّ توصيفه بـ"النظام العلويّ". هذا الرأي يقوم على تعميمٍ متعسفٍ وعلى جهل بحقيقة ضعف التنمية في مناطق العلويين في ظلِّ "النظام العلويِّ"[31]. الفارق "التنمويّ" الأهم الذي أحدثه "النظام العلويّ" المزعوم هو وجود فلل فخمةٍ بقرميدٍ أحمر على خلفيّةٍ شاملةٍ من المنازل الشعبيّة المتواضعة، ولم يكن سكان هذه الفلل (وهم عادة من كبار ضباط الأمن أو الجيش أو كبار مسؤولي الدولة) عوناً (واسطة) لفقراء الريف إلا مقابل خدمات وكسر نفس تجعل من سكان الفلل هؤلاء آغوات جداً لا يقلون قسوة عن الآغوات التاريخيين، ما يعني أن دعوى الامتيازات فيها تجاوزٌ كبيرٌ على الواقع، وما يعني أيضاً أن الدافع الاجتماعيّ/الاقتصاديّ للتغيير حاضرٌ لدى غالبية العلويين كما لدى غيرهم.

كان واضحاً أن النظام عمل إزاء الثورة على محورين متكاملين: الأول هو إخماد كلِّ مظاهرها، ولاسيّما الجانب السلميّ المدنيّ العقلانيّ منها، بكلّ أشكال القمع (وقد امتلأت السجون بالمتظاهرين، والمدونين على شبكة التواصل الاجتماعيّ "الفيس بوك"، الذين لم تتلطخ أيدهم بالدماء ولم يدعوا للعنف أو للطائفيّة أو لدولة إسلامية)؛ والثاني هو التركيز على كلّ سلوكٍ عنيفٍ أو طائفي أو إجرامي، يبدر من الثوار، وإبرازه على أنه جوهر الثورة.

أي إن النظام عمل على التدخّل الفاعل والواعي للتأثير في مجرى الأحداث: حيث رسم صورةً للثورة وصدّرها لجمهوره وللعالم، ودفع الشارع المنتفض للانسجام مع هذه الصورة ومطابقتها. منذ البداية تكلّم إعلام النظام عن السلفيّة والإمارات الإسلاميّة، وتكلّم عن السلاح والعنف والطائفيّة. هذه العناصر جميعها كانت موجودةً منذ الأشهر الأولى، وهذا أمرٌ منطقيٌّ وطبيعيّ، ولكنّه وجودٌ ثانويٌّ على خلفية الحراك المدنيّ العامّ. ومع مثابرة النظام على نهجه السابق ذكره، أُخمدت العناصر العقلانيّة الديموقراطيّة العلمانيّة وهيئت البيئة الداخليّة الأنسب للعنف والسلفيّة التي وجدت من يمدها بأسباب القوة من الخارج.

---

(31)- من المفيد للوقوف على ضعف حصة وأهمية "الساحل" في الخطط الخمسية المتعاقبة، مراجعة كتاب "الاقتصاد السياسي في سوريا تحت حكم حافظ الأسد" للاقتصادي الألماني فولكر بيرتس، ترجمة عبد الكريم محفوض وحازم نهار، إصدار دار رياض الريس، بيروت.

لم يكن بطش النظام أعمى، كان يختار من يضرب وأين وكيف؛ بحيث يدفع الثوار باتجاه ردود أفعالٍ تخدم في تشويه الثورة وحشرها في خانة العنف الطائفيّ. هذه هي الصورة العامّة لما جرى، غير أنه لا محلّ لهذا الرأي في مصفوفة وعي الكتلة العامّة من العلويين الذين يرون في غالبيتهم، إن الحراك كان مسلّحاً وسلفياً منذ البداية، وأن كلَّ ما عدا ذلك كان ستاراً واهياً لا أكثر وسرعان ما انكشف.

الانحراف الحادّ في المزاج العلوي العامّ من التوق إلى التغيير المشوب بالحذر والتشكيك، إلى رفض الثورة، ثم معاداتها[32]، شكّل ضغطاً شعبياً على المعارض العلويّ بدءاً من النبذ وصولاً، في بعض المناطق ومع بعض الشخصيات، إلى الإساءة وإلى الاعتداء الجسدي[33]. على هذا، تراجع بحدّةٍ حضور المعارضين العلويين في المظاهرات. لقد بدا المعارض العلويّ في نظر نسبةٍ كبيرةٍ من العلويين خائناً لأهله ويريد أن يعيدهم إلى "عصر الظلمات"، وربما إلى مذبحةٍ لا تبقي ولا تذر.

غيبيات تعالج الإحساس بالخطر

"يريدون التغيير السياسي؟ ها قد عدّل النظام الدستور وألغى المادة الثامنة وأصدر قانون للأحزاب. ألا يكفيهم ذلك؟ لماذا لا يقبلون بالحوار إذن؟" يقول أستاذ في جامعة تشرين في اللاذقية، ويضيف: "من جهتي، أنا أقبل وطناً في ظلِّ استبدادٍ على أن أخسر الوطن". كان هذا هو المنطق السائد ضمن الطبقة الوسطى الموالية. هكذا بدا أن الثورة ليست ضدّ النظام بل ضدّ الدولة السوريّة، وأنها تسير بالسوريين إلى خسارة الوطن. لكن الأهم أن ما ترسخ في وعي غالبية العلويين هو أن هذه الثورة تستهدفهم من وراء استهداف النظام وبدا لهم أن مواجهة هذه الثورة إنما هي حرب دفاعية، ما لم تَقتل سوف تُقتل.

هذه القناعة تكوّنت واكتسبت تماسكها وصلابتها لاحقاً مع نمو اتجاه إسلاميٍّ بملامح طائفيّة، وسيطرته على ضفة الصراع المقابلة للنظام. وأمام اتّساع رقعة المظاهرات وعجز النظام عن احتوائها رغم لجوئه إلى شتى السبل القمعيّة، زادت خشية غالبية العلويين التي راح محللو النظام، ولاسيّما اللبنانيون منهم، يهدئون منها. راجت في تلك الفترة كلمة "خلصت" التي أطلقها الإعلامي اللبناني "رفيق نصر الله" لأنها لامست قلقاً ممضاً

(32)- يجب القول إن تراجع مشاركة النخبة ناجم عن تحول في وعي النخبة نفسها أيضاً، وليس فقط جراء الضغط الممارس عليها من الوسط العلوي.

(33)- من الأمثلة الكثيرة على ذلك الإساءة المتكررة للدكتور منير شحود من قبل جيرانه في البناية التي يسكنها في اللاذقية (وهي بالمناسبة بناية مخصصة لأساتذة الجامعة)، وحرق منزل المعارض منيف ملحم في قريته "بوحكفة" في ريف حمص مرتين. ومن الأمثلة التي تناولها الإعلام اقتحام منزل الكاتب نبيل سليمان من قبل أهالي قريته "البودي"، وهدم سور البيت، وتحطيم أثاثه. والهجوم على منزل الدكتور منذر خدام في قريته "مزار القطرية"، وذلك في تموز 2011. https://zamanalwsl.net/news/20347.html.
ومن أمثلة الاعتداء المباشر بالضرب ما تعرض له المعارض "ناصر ديوب" في قرية الصبورة التابعة لحماه. (شهادة للباحث من أحد أقارب ناصر).

لدى غالبية العلويين. ولا يخلو من الدلالة رواج الاهتمام بما يقوله المنجمون أمثال "ليلى عبد اللطيف" و"مايك فغالي" للبحث عما يهدئ الخوف. وكنوعٍ من التطمين الذاتيِّ انتشرت لافتاتٌ في الساحل تقول "صغيرة يا كبير" لتخفف من ثقل القلق.

غير أن أغرب ما شهده الساحل من ممارسات غيبيّة بغرض وضع نهاية "للأزمة" هو نصيحة رجال دين بأن تقوم كلّ عائلة بذبح فروج في يومٍ معين مع الدعاء. وبالفعل فرغ السوق من الدجاج في ذلك اليوم. إلى هذا الحدِّ بلغ شعور غالبية العلويين بخطر ما يجري عليهم وبلغت رغبتهم في الخلاص ممّا اقتنعوا أنه خطرٌ جسيمٌ يتهدّدهم. هذا النوع من الممارسات يشكّل المعادل الموالي للعبارة المعارضة التي أطلقها السوريون المتروكون لآلة البطش الأسدية: "يا الله ما النا غيرك". هذا الرجاء الغيبي في الحالين يدل على أن ثمة استقرار على رفض قطعي للطرف الآخر. دون أن تخفي هذه المعادلة بالطبع الفارق العامّ بأن هناك أناساً يموتون ويهجّرون تحت ضربات آلة بطش مقتدرة، وهنا أناس يشعرون أن القوة الساعية إلى التغيير تريد بهم القتل أيضاً.

مساهمة "أنصار" للثورة في مؤازرة خطة النظام

لم تكن خطة النظام في تشويه الثورة والاحتفاظ بجمهور له لتنجح لولا المساعدة التي جاءته من بعض "أعدائه". فالمعارضة التقليديّة المهيمنة (تلك التي أسست "المجلس الوطني"، ذلك أن "هيئة التنسيق" لم تهيمن في أيٍّ لحظةٍ من لحظات الثورة، وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة) اشتركت مع النظام في مسعى تقسيم المجتمع السوريّ على أساس طائفيّ، بعد أن رهنت نفسها إلى منظور "إخونجي" سائدٍ يرى أن الثورة سنّيّة، ليس بمعنى أن غالبية المشاركين في الثورة هم من السنّة، فهذا واقعٌ فعليٌّ ولا يشكّل الاعتراف به أيَّ تشوّهٍ سياسيٍّ، بل تعني أن الثورة هي انتصارٌ للسنّة بصفتهم المذهبيّة ضدّ غبنٍ لحق بهم من أبناء مذهب آخر. ذاك هو المنظور الذي وجّه سياسة "المعارضة المهيمنة" وداعميها وساهم مع النظام في طرد الثورة من الثورة، وفي تمزيق المجتمع السوريّ.

وبينما صبَّ النظام اهتمامه على حسم ولاء العلويين، كانت "المعارضة المهيمنة" تعمل على جعل فرز السنّيّ عن العلويّ عنوان فرز المعارض عن الموالي. ومستفيداً من امتلاكه جهاز الدولة، مارس النظام أشكالاً قذرة من التمييز الطائفيّ على الأرض وفي المعتقلات والمداهمات وبثّ الفتن. لكن رغم استخدامه في الإعلام

أسلوب الرسائل التحريضيّة الطائفيّة غير المباشرة، التي تركّز على "البيئات الحاضنة للإرهاب"، وعلى استنفار مشاعر العلويين ومخاوفهم من خلال تكرار بثّ مشاهد التشييع في المناطق العلويّة لأوائل عناصر الجيش والأمن ممّن قضوا على يد مسلّحي المعارضة، إلا أن النظام حافظ في لغته السياسيّة والإعلاميّة الرسميّة على "عفّة طائفيّة" ظاهرة، افتقدها سياسيو وإعلاميو الثورة، ممّا خفض من رصيد هؤلاء وولّد النفور منهم[34].

وبهذا المسعى عبّرت هذه المعارضة عن أشد القطاعات يمينيّة في الحراك الاجتماعيّ، أي هؤلاء الذين يثورون بوعي طائفيّ يجعلهم في العمق حلفاء للنظام وشبكة حماية له من دون قصد. في حين هُمشت، ثم استبعدت تباعاً، الفاعليات الثوريّة الديمقراطيّة، كما على يد النظام كذلك على يد هذه المعارضة وحلفائها الخارجيين.

يقول أحد الناشطين الشباب في حمص: "في العام الأول للثورة في مدينة حمص كنت أشارك في المظاهرت في حي باب السباع و بعد حوالي 3 شهور من مشاركتي المستمرة وحيث أخذت الاختلاط بالشباب والشارع بشكل جديّ، وصل إلي عن طريق أحد الأصدقاء في الحي بأن هناك من يشيع أني "مخبر" للنظام السوري و أن عائلتي من المخبرين، حتى أن هذا الصديق اخبرني بضرورة عدم المجئ مجدداً إلى الحيّ خوفاً من ممارسات بعض الناس غير العقلانية"[35]. في حين يقول آخر: "لم يكن هدف الثورة يوماً اقصاء العلويين. حتى بعد اشتداد الحرب خرجت الكثير من الأصوات لتتكلم عن المشاركة والتعايش في سوريا المستقبل، وعن قبول العلويين ومشاركتهم، لكن كل ذلك لا ينفي أن البلد غرقت في وحل الطائفية". ولماذا غرقت في وحل الطائفية؟ فبسبب: "اشتداد عنف النظام وميليشياته الطائفية من جهة والتوجه من بعض القوى المعارضة إلى شيطنة العلويين من جهة أخرى"[36].

(34)- يوجد أمثلة كثيرة عن اللغة الطائفية لدى معارضين، منها لغة طائفية شديدة العدائية. على سبيل المثال الفيديو الذي نشره "المعارض" مأمون الحمصي جاعلاً علم الثورة إلى جانبه وهو يهدد "العلويين الحقيرين" وذلك في ديسمبر 2011، أي قبل أن يظهر الإسلام الجهادي بعد. https://www.youtube.com/watch?v=MWLH8HQw_lg

(35)- شهادة من الطبيب الشاب علي ملحم، أحد أبناء حمص العلوي المولد. مع العلم أن الكثير من أفراد عائلته قد اعتقل لسنوات طويلة بسبب معارضتهم نظام الأسد. ويذكر ملحم في شهادته "كنت قد دعيت في عام 2013 من قبل أحد الناشطين الفلسطينيين – الشهيد أنس عمارة- للدخول إلى مخيم اليرموك لعلاج بعض الجرحى، حينها و رغم أننا كنا قد نسقنا الدخول مع إحدى كتائب الجيش الحر إلا أن حاجزاً لجبهة النصرة قام بتوقيفي بناء على هويتي الشخصية حيث دلت هذه الهوية على أني علوي".

(36)- شهادة ناشط علوي المولد من حماه، فضل عدم ذكر اسمه. شارك في الثورة في حماه ودمشق ولا يزال في سوريا.

في طرطوس مثلاً اتّخذ عمل تنسيقيات شباب طرطوس صبغةً طائفيّةً منذ البدايات وراحت هذه التنسيقيات تسمّي طرطوس باسم "طرطوس العمرية"[37] مقابل تسمية "طرطوس الأسدية" التي يعتمدها الموالون. شاركت طرطوس قليلاً في المظاهرات فخرجت بعضها من جامع المنصور وجامع البلدية، لكن لم يكن لطرطوس مساهمةٌ واسعةٌ بسبب التشديد الأمنيّ من جهةٍ وبسبب خوف الأقلية السنّيّة في المدينة فاختارت سكة السلامة، الأمر الذي دفع الناشطين الطراطسة، العلويين منهم والسنّة، إلى المضي إلى دمشق للمشاركة في الثورة من هناك[38]. ومن الواضح أن المساهمة العلويّة في الثورة منذ البداية كانت مساهمةً نخبويّة، وأنه حيث لا يوجد جسدٌ سنّيٌّ يتحرّك لا يجد المعارض العلويّ مجالاً لنشاطه، ذلك أن اغتراب الجسد العلويّ عن الثورة كان واضحاً منذ بداياتها كما أشرنا.

وأمام حقيقة أن هناك جنوداً يقتلون (وذلك قبل أشهر من تشكيل الجيش الحر وعسكرة الثورة) كان تفسير المعارضة: إن النظام يقتل جنوده الذين ينشقون أو يرفضون إطلاق النار على المتظاهرين. هناك رواياتٌ تحدّثت بالفعل عن جنودٍ قتلوا لأنهم رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، منها شهادة أحد أوائل الجنود المنشقين عن الجيش "وليد القشعمي"[39]، لكن المفارقة أنه لم يكن هناك اعتبارٌ لمثل هؤلاء الجنود في مسار الثورة، كأن تسمّى جمعة باسمهم أو كأن تُذكر أسماؤهم في لائحة شرفٍ مثلاً، على الرغم من أهمية موقفهم هذا إنسانياً وسياسياً. في حين كان النظام يقوم بتشييع كلّ ضحاياه بما يطمس حقيقة الجنود الذين قتلوا في الميدان لعدم تنفيذ الأوامر[40].

من البديهي أن المجند الذي يُقتل لأنه رفض إطلاق النار على المتظاهرين هو شهيدٌ للثورة، ما جرى هو أن النظام يتبناه كشهيدٍ له، والثورة تستنكف عن الاعتراف به واقعياً أو رمزياً كما ينبغي. لا تجد اسماً أو صورةً لأحد هؤلاء على صفحات ومواقع المعارضة تعبّر عن هذه الفئة النبيلة. هذا ما جعل رواية الثورة عن إقدام النظام على قتل المجندين الذين يرفضون إطلاق النار، روايةً ضعيفةً لم تقصّر عن إقناع الموالين فقط بل عززت انعدام ثقة هؤلاء بما يصدر عن "إعلام" الثورة. وفي شباط 2015 جرى اغتيال عقيد طيار "علوي"

---

(37)- صفحة "الثورة السورية ضد بشار الأسد - طرطوس العمرية."، https://www.facebook.com/Tartous.Alomaria

(38)- من مقابلة خاصة بالبحث مع الناشط المدني نبيه نبهان.

(39)- جريدة "الشرق الأوسط"، "جندي منشق من الحرس الجمهوري: بشار يصدر أوامر إطلاق النار كتابيا.. وماهر الأسد لا يمكن ردعه" http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=632542&issueno=11926#.Vei4-n2Q3IU

(40)- من القصص المثبتة في حمص أن أحد عناصر المخابرات الجوية قتل الشرطي المدني (ريمون عيسى) خلال إحدى المظاهرات في باب السباع في تشرين الثاني 2011، وتحت ضغط عذاب الضمير اعترف القاتل لأصدقائه قائلاً إنه كان مكلفاً بقتل شرطي. هذا حسب مصدر متابع، وذي اطلاع واسع من حمص، زود الباحث بالمعلومات وطلب عدم ذكر اسمه، مؤكداً إنه سمع شخصياً حديث القاتل.

من قرى بانياس في منزله وأمام عائلته لأنه رفض قصف المدن السوريّة[41]. كان يتوقع المرء أن يحوز هذا الخبر على اهتمامٍ رسميٍّ من المعارضة، أولاً للرفع من شأن الموقف النبيل سياسياً وإنسانياً لهذا الطيار (حتى لو افترضنا أن المعارضة لم تتيقن من سبب الاغتيال يبقى الاهتمام بهذا الخبر ضرورياً لتعزيز قيمة الموقف المشار إليه)، وثانياً للتأكيد على أن الموقف يعلو على المنبت المذهبيّ. غير أن مثل هذا لم يحدث أيضاً.

كانت مجزرة جسر الشغور، كما مرَّ بيانه، بمنزلة نقطةٍ فاصلة. قبلها كان حديث النظام لا يهدأ، طوال أمد الثورة، عن عصاباتٍ مسلّحة، وحين وقعت هذه المجزرة، كان ردُّ من ندبوا أنفسهم أو انتدبوا للتكلم باسم الثورة يركّز على النفي بعبارة "لا يوجد عصاباتٌ مسلّحةٌ سوى عند النظام". لم يكن هذا الردُّ حكراً على "الناطقين باسم الثورة" بل كان القول الشائع بين أنصار الثورة، حتى بات أيُّ كلامٍ عن وجود مظاهر مسلّحة في الحراك نوعاً من التابو الذي يمكن أن يرمي قائله في خانة النظام مرّةً واحدة. الأمر الذي قطع أيّ قناة تواصلٍ أو نقاشٍ فعليٍّ بين المهتمين وأدى إلى تعزيز التخندق.

بين بداهة الحقِّ في الخلاص من نظامٍ مستبدٍّ مزمن، والخوف من أن يفلح النظام في التملّص مرّةً أخرى من "الاستحقاق" (تجاوز النظام السوري أزماتٍ عديدةً كان يمكن أن تطيح به، أولها وربما أهمها أزمة صراعه مع الإخوان المسلمين، ثم أزمة مرض حافظ الأسد ومحاولة أخيه رفعت الاستيلاء على الحكم في 1983، ثم الحصار الأوربي للنظام في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، ثم لحظة موت الأسد الأب، ثم أزمته عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري 2005)، خسر "إعلام الثورة"[42] مصداقيته وتوازنه وتدنى إلى مستوى إعلام النظام، وهذا ما جعل النظام يحصد أكثر ممّا توقع، حتى بات جمهور النظام (ولاسيّما العلويون) يبدون عدائيّةً للثورة لا تقلُّ، إن لم تزد عن أجهزة أمن النظام.

النقطة التي أدّت إلى سلسلة تفاعلاتٍ متصاعدة، هي أن أحداث العنف التي تخللت الثورة كانت شنيعةً ومنفرة؛ وكان إعلام الثورة يميل إلى الإنكار أو التبرير أكثر من ميله إلى الإدانة الصريحة، ففشل في تنظيف

(41) انظر: قصة تصفية عقيد طيار "علوي" رفض قصف المدن السورية، http://goo.gl/lYWrfX

(42)- استند السوريون في البداية إلى محطة الجزيرة ولاسيما بعد أن حسمت أمرها واختارت الوقوف ضد نظام الأسد. وقد أتيحت "الفاعليات ثورية" أن تعبر عن نفسها في أكثر المنابر الإعلامية انتشاراً، بعد ذلك أصبح هناك محطات إعلامية خاصة لدعم الثورة. ما يعني أنه لم يعان الناشطون السوريون من مشكلة نقص المنابر والوسائل الاعلامية والانتشار. وهذا المجموع "الإعلامي" أسميه هنا "إعلام الثورة" مع إدراكي أنه لم يكن للثورة إعلاماً مركزياً موحداً، ولكن هناك جو عام غالب يسمح باستخدام التعبير.

صورة الثورة نفسياً وسياسياً من أفعالٍ كهذه، ما أدّى إلى ردٍّ فعلٍ شعبيٍّ شديد السلبيّة في الوسط الموالي عموماً والعلويّ بوجهٍ خاصٍّ، وانعكس أيضاً على تماسك الجيش وتحسين صورته في نظر الموالين وفي نظر الفئة التي سمّيت صامتةً وبالتأكيد في نظر غالبية العلويين الذين راحوا يتغنون "بحماة الديار" ويجعلون من البوط العسكريِّ رمزاً. وقد أدّى تماسك الجيش (حالات الانشقاق لم تؤدِّ إلى تعطيل آلة الجيش)، وتماسك النظام بالتالي، إلى شيوع حالة الإحباط، (ولاسيّما على خلفية الكلام الذي روجه إعلام الثورة بقرب سقوط النظام) ما أدى بدوره إلى تزايد فظاعة أعمال العنف المحسوب على الثورة، والدخول في حلقة مفرغة من تبرير العنف بالعنف.

التماهي مع الجيش، التماهي مع النظام

ربما لم يشعر غالبية العلويين بالتماهي مع الجيش، كما شعروا خلال فترة الثورة. وبغرض استثمار القيمة المعنويّة للجيش الوطنيِّ ومكانته المفترضة في أيِّ بلدٍ، قرر إستراتيجيو النظام الزجَّ به منذ بداية الاحتجاجات، لتصوير الحال على أن الوطن في خطر وأن الجيش في حالة دفاع عن الوطن. المعادلة البسيطة تقول: الجيش مؤسسةٌ فوق السياسة وظيفتها حماية الوطن، وحين يكون الجيش في مواجهةٍ مع أيِّ جهة، هذا يعني إن هذه الجهة معاديةٌ للوطن. كان الأمر مفاجئاً، لأن المرء ينتظر في مواجهة المظاهرات، رؤية الشرطة وقوات الأمن وحفظ النظام، وليس الجيش. كما لا ينتظر المرء رؤية استنفارٍ للجيش ونصب المتاريس في الشوارع بسبب مظاهرات، حتى لو شهدت بعض أعمال العنف. وقد حقق النظام من خلال وضع الجيش في وجه الحراك غايتين: أولاً الاستفادة من الوزن المعنويِّ للجيش، قياساً بأجهزة الأمن والشرطة سيئة السمعة والمرتبطة في وعي السوريين بصورةٍ لصيقة بالنظام؛ وثانياً جرّ الجيش إلى أن يكون طرفاً في الصراع، عبر تلطيخ يده بالدم السوري. وللتأكيد على ذلك كان النظام يفرض على جميع عناصر الجيش، مهما يكن اختصاصهم، المناوبة على الحواجز التي نصبها لمواجهة الأهالي[43].

من الجهة الأخرى، وبعد أن دخل الجيش السوريّ في مواجهةٍ مباشرةٍ مع المحتجين، بات يسمّى في خطاب كثيرٍ من أنصار الثورة بجيش العدو. وهذا زاد في تكريس قناعة الموالين بأن ثمة محرّكاً صهيونياً وراء الحراك، لأن تدمير الجيش السوريّ برأيهم هو مصلحةٌ إسرائيليّةٌ أولاً، بصرف النظر عمّن يحكم سوريا.

(43)- شهادة مباشرة للباحث من ضابط عامل في الجيش السوري، وقد ذكر أن ضباط سلاح الحرب الالكترونية والدفاع الجوي كانوا يناوبون على الحواجز كأي اختصاص عسكري آخر.

الكثير من العلويين، وغالباً منهم المثقفون وكثير منهم من معارضي النظام التاريخيين، يشرحون موقفهم ممّا يجري بأنهم "مع الجيش" وليس مع النظام. هذا الموقف يستند إلى اعتقادهم بأن الجيش هو الجهة الوحيدة التي تمثل وحدة الوطن وأن انهيار مؤسسة الجيش تعني انهيار الدولة بالكامل كما حدث في العراق. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه "بسام القاضي" وهو معارض سابق للنظام وقد قضى سنوات في سجن الأسد الأب على خلفية شيوعية (حزب عمل شيوعي). ففي منشور له، في أيار 2013، على صفحته على الفيس بوك التي تحمل صورة بروفيل تقول: "جيشنا – أملنا" مع غلاف يحمل عبارة "سوريا جيشها الحاميها" في تهكم جلي على عبارة "سوريا الله حاميها" التي قالها بشار الأسد في أول خطاب له بعد اندلاع الثورة وصار يرددها الموالون، يقول: "المجد للجيش العربي السوري حاملاً وحيداً للسلاح في سوريا، وليسحق كل سلاح آخر خارجه". وفي مكان آخر من الصفحة وتعليقاً على مقابلة بشار الأسد على تلفزيون المنار يقول في 26 آب 2015: "أغلبية الشعب التي كفرت جملة وتفصيلا بهذا النظام الفاسد المفسد، ولولا ثقتها أن لا أمل لها سوى هذا الجيش، لأظهرت وجها لا يعجب النظام ولا رئيسه!". من الواضح في هذا الكلام محاولة الفصل بين الجيش والنظام، هذا الفصل الذهني الذي لا يقره الواقع يجعل منطق "أنصار الجيش"، (ما راح يسميه المعارضون "حزب البوط") ضعيف الاتساق. فالجيش الذي هو مبدئياً حامي وحدة البلد وحدوده، انخرط في صراع داخلي وتحول بعد حين إلى طرف بين أطراف، وتحول إلى أداة بيد النظام بحيث يبدو أن تغيير النظام يمر بشكل حتمي بدحر هذا الجيش أو إضعافه إلى الحد الذي يضطر النظام للقبول بتقديم تنازلات سياسية.

للحفاظ على هذا التمييز بين الجيش والنظام، يجد أنصار هذا المنهج أنفسهم معنيين غالباً بتفسير المجازر الرهيبة التي تحدث على يد النظام عبر تبرئة الجيش الذي هو قوة النظام الأساسيّة. من أجل هذا يتحدث أصحاب هذا الفصل عن وجود إرهابيين من الجهتين ينفذون مذابح، ولا علاقة للجيش بالمذابح، وربما لا علم له بها. إلى هنا قد يحافظ هذا المنطق على اتّساق محدودٍ، قبل أن يواجه الاسئلة عمّا يمنع الجيش من منع حدوث المذابح؟ ولماذا تحدث في مناطق تحت سيطرته؟ ولماذا لا يحاسب مرتكبيها؟ وما أن يظهر الجيش أداةً بيد نظام لا أكثر، حتى تتبدد آخر سمات اتّساق هذا المنطق، كما حصل حين حاولوا تفسير مجزرة قرية البيضا في بانياس، فنجد مثلاً بسام القاضي، يقول: "وحين هجمت قطعان الإرهابيين الخونة على الحواجز، انفلت شركاؤهم الإرهابيون الطائفيون الذين يدّعون الدفاع عن الوطن، وهم ليسوا سوى مجموعاتٍ من الضباع

المجرمة تحت مسمّياتٍ مختلفة مثل "لجان شعبية" و"شبيحة". انفلتوا من عقالهم وعبروا عن همجيتهم وانحطاطهم وشراكتهم الكاملة مع مسوخ القاعدة والوهابيّة بممارسة نفس ما يمارسه أولئك بلا أيِّ فرق: القتل والذبح! الجيش ردَّ على مصادر النيران، وتعامل كما يتعامل الجيش في كلِّ المناطق بأقصى قدرٍ ممكن من الحرص على المدنيين وعلى الممتلكات أيضا"(44). لا يدري المرء كيف مرت "مجموعات الضباع" من حواجز الجيش المحيطة بالمنطقة، وكيف كان سيكون تصرّف الجيش لو أن المجزرة وقعت على يد "مسوخ القاعدة والوهابيّة".

يوجد تنويع آخر من هذا التيار أكثر ميلاً للمعارضة وأكثر قدرة على إدراك تحولات النظام، يمثله "لؤي حسين" أحد معارضي النظام ممّن قضوا سنوات في سجن الأسد الأب على خلفيةٍ شيوعيّةٍ (حزب عمل شيوعي). ظهر موقف لؤي حسين في الكثير من أحاديثه الإعلاميّة، وكذلك عبر البيانات التي صدرت عن "تيار بناء الدولة السوريّة" الذي يرأسه. انتقد حسين، في مقالة له في الحياة بعنوان "سقوط مقولة المخلّص في الانتفاضة السورية" في 23 تموز 2014، ما اعتبره تطرفاً في الموقف من النظام عبر تدنيسه ورفض الحوار معه منذ البداية وانتظار المخلّص الذي هو الولايات المتحدة والناتو على غرار ما جرى في ليبيا. ولكن حسين، على خلاف القاضي، يرى التحول الجاري في بنية النظام وتحوله إلى مجرد ميليشيا مسلحة، أي تحول الجيش إلى مجرد أداة في يد نظام مجرم ما يعني سقوط الصفة الوطنية الجامعة عنه. على هذا يخرج حسين من سوريا ويوقع مع الائتلاف الوطني ورقة تفاهم تؤكد على: " تأسيس جيش وطني للثورة السورية بعد أن تهتك جيش النظام وبانت بداية نهايته". ثم في 21 آب/أغسطس 2015 يقول حسين في جريدة النهار اللبنانية "إن النظام السوري تحول كلياً إلى مجرد ميليشيا".

كما يوجد في الوسط العلوي(45) تيارٌ آخر يبرر موقفه الأقرب إلى النظام بأن البلاد تعيش تحت خطرين هما: التدخّل الخارجيّ شبه المباشر من جهة (التدخّل التركي وما ينطوي عليه من مطامع)، والجبهة الفاشيّة الإسلاميّة من جهة أخرى، ما يجعل البلاد في أزمةٍ وطنيّةٍ شاملة ومستعصية، وعليه يرى هؤلاء أن العمل مع النظام لصدِّ الخطرين هو الموقف الصحيح. تأتي الصفة المعارضة لهذا التيار للنظام من واقع تفرّد السلطة السوريّة في صنع القرار في ظلِّ وجود أزمةٍ وطنيّةٍ حادّة، واحتكارها لإدارة الأزمة. فيطالب هذا التيار بفتح

(44)- بسام القاضي، تعليق بعنوان "ما جرى في بانياس (البيضا) حقيقي وليس تأليفا!"، من صفحته على شبكة التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"، https://www.facebook.com/bassam.alkadi.100/posts/459669004110807

(45)- بالطبع لا يقتصر وجود هذا التيار أو غيره على الوسط العلوي، غير أن اهتمام هذه الدراسة بالوسط العلوي أساساً وتقصي التوجهات السياسية فيه حيال "الثورة السورية"، هو ما يجعلنا نقصر الكلام هنا على الوسط العلوي.

أبواب الشراكة للنفوذ إلى سلطة صنع القرار. ومن أبرز المعبرين عن هذا التيار "فاتح جاموس"، القيادي السابق في حزب العمل الشيوعي (وهو أيضاً معتقلٌ سياسيٌّ سابق لفترة تزيد عن 18 عاماً)، والقيادي الحالي في تيار طريق التغيير السلميّ. عملياً يحاول هؤلاء الاستفادة مما يتيحه النظام، تحت ضغط "الأزمة"، للوصول إعلامياً إلى الجمهور، وانتقاد ديكتاتورية النظام عبر وسائل إعلامه التي هي المصدر شبه الوحيد للموالين، ومحاولة انتزاع حقوق سياسية من النظام بالتالي. وكما ذكرنا يتمُّ انتقاد النظام من أرضيّةٍ مشتركةٍ في التصدّي للتدخّل الخارجي، وللجبهة الفاشية الإسلاميّة كما يصفونها.

الإغاثة والنزوح والفئات الشعبيّة

تناولنا فيما سبق من بحثٍ، تطوّر تصوّرات غالبية العلويين من الجانب السياسيّ للموضوع. غير أن اتّساع رقعة المواجهات العسكريّة العنيفة وطول أمد الصراع دون وجود منظمات مجتمعٍ مدنيٍّ تستوعب الآثار الكارثيّة الناجمة عنه، وضع المجتمع السوريّ أمام مسؤولياتٍ إنسانيّة جديدة لم تعجز أجهزة الدولة/النظام عن حلّها فحسب، بل قمعت، ولا تزال، كلَّ عملٍ إغاثيٍّ مستقلٍّ[46] (كلّ عمل خدميٍّ اجتماعيٍّ مستقلٍّ، مهما يكن نوعه، تنظر إليه السلطة السوريّة المريضة المزمنة بعقدة عدم الشرعيّة، على أنه محاولة كسبٍ جماهيريٍّ غرضه النهائيّ الانقلاب عليها). والحال أن كلَّ عملٍ إغاثيٍّ في مناطق سيطرة النظام، كان يقع تحت طائلة المساءلة ما لم يكن تحت غطاء مؤسسةٍ رسميّةٍ معترفٍ بها.

استقبل الساحل حركة نزوحٍ كبيرةٍ إليه، وكان التعامل الشعبيُّ مع النازحين عموماً غير عدائيٍّ ويحمل الدليل على أن طائفية الناس العاديين أدنى مستوى بكثير من طائفيّة النخب، إذا أخذنا الفيسبوك كمشعرٍ عامٍّ للنخب. الفيسبوك يعجُّ بالتحريض الطائفيِّ من الجهتين بطريقة لا يقبلها "الإنسان العادي" من أي بيئة كان. ومن الطريف هنا نقل تعليق أحد الناشطين المميزين في مجال الإغاثة في حمص (محمد صالح): "الحمد لله أن السوريين لا يشبهون من يعبر عنهم سياسياً".

عايش الباحث فترةً طويلةً من وصول موجات النازحين إلى الساحل، ولديه اطلاعٌ مباشرٌ على جانب من الاحتكاك مع أهل الساحل الذين يحملون سياسياً رؤية سلبيّة جداً تجاه الثورة. ومن خلال ذلك، إضافة إلى الشهادات التي جمعت، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

(46)- كان اعتقال لانا مرادني في 2015/8/1 بتهمة "مساعدة أطفال الغوطة الشرقية" من بين ممارسات النظام المستمرة في محاصرة العمل الإغاثي المستقل.

1. نسبة من العلويين لم يتعاطفوا مع النازحين على اعتبار أنهم أنصار "للإرهابيين" وأنهم السبب في الأزمة. ولكن دون أن يعبر عدم التعاطف هذا عن نفسه في أعمالٍ عدائيّة. هناك من رفض تأجير أو بيع الوافدين الجدد، "السنة"، لقناعة أنهم قد يشكّلون "خلايا نائمة". وفي لقاءٍ مباشر للباحث مع أحد هؤلاء، وهو من أهالي "سقوبين" في اللاذقية قال: "صحيح أن طالبي الإيجار عائلة ومعهم أطفال، ولكن بعد أن أؤجر البيت لا أدري من يتردد عليه، ألا ترى ما يعرضه التلفزيون؟ لا بدي نام بين القبور ولا شوف منامات بشعة". وهناك من استغل حاجة الوافدين وباع أو أجّر بأسعارٍ باهظة، غير أن هذا في الغالب الأعم لم يقتصر على الوافدين السنّة بل طال الجميع بمن فيهم العلويون الذين نزحوا من مناطق سيطرت عليها المعارضة المسلّحة[47].
2. توزّع غالبية النازحين، ولاسيّما في البداية، كلّ إلى مناطق تواجد طائفته في دلالة على أزمة ثقة وخوف متبادل. ولكن مع تزايد العدد عمَّ النازحون كلّ المحافظة وصولاً إلى الأرياف.
3. على المستوى الشعبيّ تغلّب في العموم الجانب الإنسانيّ على الجانب السياسيّ، ومارس الناس في الساحل هذا في تعاملهم مع الوافدين بدرجاتٍ متفاوتةٍ من التعاطف. الكلام الشعبيُّ المتداول "إن هؤلاء لا ذنب لهم". وغالبية رجال الدين العلويين ساندوا هذا الاتجاه ورأوا أنه تعبيرٌ عن فهم الدين ومبادئه، لأن الوطن "مقدمٌ على الطوائف"[48].
4. حظي نازحو حلب بتعاطفٍ أكبر من غيرهم على اعتبار أنهم يؤيدون النظام والجيش بدليل عدم مشاركتهم بالحراك على مدى نحو سنةٍ ونصف، وساهمت مؤسسات النظام في احتضان هؤلاء أكثر من غيرهم.
5. أمام قمع النظام للأعمال الإغاثية، مارس الناشطون المدنيون أعمالهم بالسر مثل "حركة معاً" المعارضة التي ساهمت بأعمال الإغاثة بشكل شبه سري، لأنه لم يكن لديها الغطاء الشرعي، كما أسست روضة لأطفال الوافدين، واعتمدت الحركة على تمويل ذاتي في الغالب. الشيء نفسه ينطبق على تجمع نبض للشباب المدني السوري، فعمل هؤلاء الشباب على تأمين السلل الغذائية وتأمين

---

(47)- في مقابلة غير منشورة أجراها إياد عبد الله وأطلع الباحث عليها، قال الشيخ "تمام أحمد"، وهو أحد رجال الدين العلويين، حول هذه النقطة: "لَقَدْ عَامَلْنَاهُم عَلَى أَنَّهُم سُورِيُّونَ، وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلا أُنْكِرُ أَنَّ هُنَاكَ مَنِ انْتَهَزَ الفُرْصَةَ فَاسْتَغَلَّ مَنْ أَجَّرَهُ أَوْ بَاعَهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مُقْتَصِرًا عَلَى وَافِدٍ مِنْ مَكَانٍ بِعَيْنِهِ، وَلا عَلَى سُنِّيٍّ وَلا عَلَى عَلَوِيٍّ، وَمَنِ احْتَكَرَ شَيْئًا فَتَاجَرَ فِيْهِ، كَانَ كَسْبُهُ فِي رَأْيِي حَرَامًا، كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَذَلِكَ أَنَّ سُلُوكَ رَجُلٍ لا يُمَثِّلُ سُلُوكَ طَائِفَتِهِ".

(48)- من " رسالة من إمام مسجد الدريكيش علي محمد عمران إلى محمد حبش" في 17 ديسمبر 2012: "أنا حزين على كل نقطة دم تسقط من سوري على أرض سوريا الحبيبة وأنا مع إيقاف هذه الحرب المجنونة وأيدينا ممدودة للسلام وقلوبنا مفتوحة للجميع علينا أن نرى الحقيقة من وجوهها المتعددة فمن الظلم أن ينظر للمسلم العلوي بأنه شبيح وفقط نحن الآن في قرانا ومناطقنا في طرطوس والدريكيش وفي كل قرى الساحل يوجد لدينا من كل المناطق من حمص من إدلب من الرستن من حلب من كل المناطق أناس وضيوف لدينا يعيشون بأمان وسلام يبيعون ويشترون لا أحد يزعجهم بل مرحّب بهم وبإمكان أي منصف أن يتأكد من ذلك. ستبقى نظرتنا كما نظرة أجدادنا بأن الوطن مقدّم على الطوائف وان الطوائف مقدمة على الأنظمة". /http://omferas.com/vb/t56077

المأوى للوافدين والمساهمة في دعم عملية التعليم في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والواقعة تحت الحصار، مثل افتتاح مركز نبض للطفولة والتنمية في مدينة سقبا. وبنفس الطريقة نشطت جمعية العاديات في طرطوس وقامت بأنشطة إغاثة ودعم نفسي اجتماعي (ولاسيما عقب مجزرتي قرية البيضا وحي راس النبع في بانياس) قبل أن يتم منعها من النشاط الإغاثي بقرار من الوزيرة "كندا الشماط" في 2013/11/25. وقد تعرض الناشطون في هذه التنظيمات إلى الملاحقة والاعتقال حتى توقفت بشكل تام تقريباً. وعمل الكثير من الناشطين الإنسانيين البعيدين عن العمل السياسي، تحت مظلة مؤسسات رسمية، ولاسيما "مؤسسة الأمانة السورية للتنمية" التي تشرف عليها "أسماء الأسد"، مثل مبادرة "خسى الجوع" التي تأسست في دمشق ووصلت إلى اللاذقية. ووجد كثير من الناشطين في اللاذقية متسعاً للعمل الإغاثي في ظل منظمات إغاثة كنسية ولاسيما "الآباء اليسوعيين".

6. الملاحظة المهمة بشكل خاص هنا هي أنه لم تشهد منطقة الساحل أعمال عنف أهلية ضد الوافدين. فلم تنجر المحافظة إلى أعمال طائفية كتلك التي شهدتها حمص، حتى بعد المجزرة البشعة التي ارتكبها المتطرفون الإسلاميون، في ريف اللاذقية الشمالي في أوائل آب 2013 وباركها "الإئتلاف الوطني" واعتبرها "انتصارات"[49]، وبعد العنف الطائفي في عدرا العمالية على يد جبهة النصرة في كانون الأول 2013. يعتبر هذا بحد ذاته شيئاً لافتاً على خلفية المشهد الطائفي العنيف الذي آل إليه الحال. ويفسر هذا جزئياً بأن غالبية العلويين يوكلون الأمر إلى "الدولة" التي لا زالوا يعتبرونها ويولونها الشأن العام، على خلاف الحال في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام.

المجازر

شكل التفاعل مع المجازر التي ارتكبها النظام والقوات المتعاونة معه، اختباراً لتصورات غالبية العلويين عن النظام وعن المعارضة وعن أنفسهم في هذا الصراع. وشكلت مجزرتا البيضا ورأس النبع في بانياس المحك الأهم على اعتبار أن النظام لم يتمكن من رميها في خانة المعارضة، كما فعل دائماً في المجازر الأخرى (الحولة، قبير، التريمسة، جديدة الفضل ..الخ)، مع ملاحظة أن النظام، رغم اتهامه المعارضة بارتكاب المجازر، لم يعلن الحداد أبداً على ضحايا أي مجزرة، وكان موقفه المتناقض هذا شبيهاً بموقف المعارضة من الجنود الذين تقول المعارضة إنهم قُتلوا على يد النظام لأنهم رفضوا تنفيذ أمر قتل المدنيين أو لأنهم

(49)- بيان الائتلاف الوطني السوري بتاريخ 4 آب/ أغسطس 2013: "انتصارات الجيش الحر على ضفاف الساحل"

انشقوا عن الجيش، دون أن ترفع أسماءهم على لائحة شرف كنقيض للائحة الإجرام التي ترفع عليها أسماء الطيارين الذين يقصفون المدن والبلدات السورية.

الستار الإعلامي الوحيد الذي حاول النظام إلقاؤه على جريمة البيضا ورأس العين هي زعمه بأنها كانت عملية ضد إرهابيين.

شكلت مجزرة بانياس صدمة لأهالي الساحل بكل مستويات وعيهم وتدرج مواقفهم. كانت المجزرة رهيبة وإبادية وراح ضحيتها أطفال قتل بعضهم بالسلاح الأبيض وحرقت بيوت ودمرت وتركت على حالها إلى اليوم كشاهد رعب دائم. المعروف أن ميليشيات تابعة لعلي كيالي (معراج اورال) قائد "المقاومة السورية لتحرير لواء اسكندرون" التي تعمل بالتنسيق مع القوات النظامية، هي من نفذ مجزرة بانياس بشكل أساسي، لذلك تركز حديث الموالين عن براءة الجيش من الجريمة (كما ورد آنفاً).

لم تظهر احتجاجات ضد المجزرة، ولكن الاستنكار كان هو الغالب على مواقف الناس حسب ملاحظة الباحث المباشرة حينها، وحسب شهادات جمعها مساعدون في البحث[50]. الحق أن النشاط المدني (أقصد المستقل عن الدولة) يعاني من شلل شبه تام في مناطق النظام، ولاسيما حين يتطلب الأمر احتجاجاً ضد النظام أو بعض أفعاله. والحال مشابه في المناطق التي سيطر عليها الإسلاميون المتطرفون حيث لا يمتلك المجتمع المدني المنهك أن يثبت حضوره ضد أي جريمة يرتكبها هؤلاء سواء بحق أبناء المذاهب الأخرى أو بحق أهل السنة. وبالطبع كان الحال كذلك قبل الثورة حيث لم تشهد سوريا مثلاً حركة احتجاج تضامنية ضد البطش الذي وقع على الأكراد السوريين في 2004.

خلاصة الفصل الأول

تطور المسار العام لموقف غالبية العلويين من الثورة السورية من الحذر والشك إلى اليقين، ثم إلى العداء التام. وهذا المسار العام هو ما توخينا في سياق الدراسة الوقوف على أسبابه وفهم دوافعه.

(50)- في جوابه بشأن المجازر المنسوبة إلى علويين، يقول الشيخ تمام أحمد السابق ذكره: "وَإِنْ وُجِدَ أَحَدٌ يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَوِيٌّ فِي مَذْهَبِهِ، فَأَفْتَى، أَوْ أَجَازَ أَوْ أَغْمَضَ، أَو رَضِيَ، أَوْ أَبَاحَ، أَوْ حَلَّلَ، أَوحَرَّضَ، أَو آوَى، أَو سَانَدَ، أَو سَاعَدَ، أَو عَاضَدَ، أَوْ حَسَّنَ أَو زَيَّنَ، أَو تَوَهَّمَ أَوْ تَصَوَّرَ، أَو أَعَانَ بِحَرْفٍ عَلَى قَتْلِ إِنْسَانٍ، مُسْلِمًا كَانَ أَمْ غَيْرَ مُسْلِمٍ، فَلَسْنَا مِنْهُ، وَلَيْسَ مِنَّا، وَلَسْنَا نُطِيْعُ لَهُ أَمْرًا، وَلا نَتَّبِعُ لَهُ قَوْلاً، وَلا نُقِيْمُ لَهُ وَزْنًا. وَلَنْ يَنْفَعَهُ انْتِسَابُهُ إِلَى عَلِيٍّ، وَلا ادِّعَاؤهُ أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ جَعْفَر، فَإِذَا رَأَيْتَ أَو إِنْ رَأَيْتَ رَجُلاً هَذِهِ صِفَتُهُ، فَأَلْحِقْهُ بِجَبْهَةِ النّصْرَة، لأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزّرقاويّ، بَلْ هُوَ مِنْ أَتْبَاعِ أَبِي بَكْر البَغْدَادِيّ، وَلَيْسَ مِنْ أَتْبَاعِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِب. وَمَنْ فَعَلَ هَذَا، فَالوَاجِبُ فِي مَذْهَبِنَا، أَنْ يُهْجَرَ، فَلا تَجُوزُ مُعَاشَرَتُه، وَلا يَحِلُّ طَعَامُهُ وَلا مَاؤُهُ، وَلا تُقْبَلُ مِنْهُ صَدَقَةٌ، وَلا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ". والرجل بعد كل هذا مؤيد للنظام، فهو يرى أن "الثورة السورية" هذه هي ثورة ضد الشعب وليست ضد النظام.

يمكن ملاحظة التحولات الأربعة في مسار تصور غالبية العلويين عن الثورة التي سرعان ما شكّوا بها ورفضوها ثم عادوها.

1) **ثورة، ولكن!** على خلفية ما جرى في تونس ومصر، وأمام تراجع جبروت الحكام لصالح جبروت الشعب، بدا خروج المظاهرات في سوريا فاتحة مرحلة "شعبية" انكمش فيها الفاسدون وأصحاب السلطة، وشعر الناس لأول مرة منذ عقود بحضورهم وفاعليتهم وقيمتهم. وجد هذا الشعور بقوة لدى عموم العلويين في بداية الثورة، غير أن المسحة الإسلامية وترديد عبارات دينية من قبل المتظاهرين كانت تثير الحذر لديهم وتعرقل فرحتهم.

2) **ليست ثورة،** التطورات التالية من أعمال عنف وهتافات طائفية صبت الوقود على مخاوف غالبية العلويين فمالوا إلى تصديق رواية النظام بشأن وجود مآرب خبيثة على ظهر المطالب العادلة. وظهر الرفض التام لتسمية "ثورة"، وراح الموالون يتداولون تسمية "فورة" بدلاً من ذلك. وكثر بين العلويين وعلى مستويات اجتماعية وثقافية مختلفة القول "لو كانت ثورة بحق لكنت أول المشاركين".

3) **أسوأ من النظام،** سيطرة التيار الإسلامي ثم الجهادي، وبروز ممارسات منهم صادمة ومنافية لقضية الثورة نفسها جعل غالبية العلويين ينظرون إلى النظام على أنه أهون الشرين، وارتفع إلى حدود عليا خوفهم الوجودي؛ الأمر الذي جعلهم يسكتون عن كل شيء، بما في ذلك تزايد الفساد والتسلط عليهم، والأهم موت أبنائهم الغزير على جبهات المواجهات بين النظام والمعارضة المسلحة.

4) **المأزق،** أدى تنامي التيار الجهادي وسيطرته على العمل العسكري المعادي للنظام إلى زيادة تمسك غالبية العلويين بالنظام الذي تراجعت بشدة قدرته على تقديم أبسط الخدمات للمناطق التي يسيطر عليها، مع زيادة هائلة في ممارساته الأمنية والتشبيحية. وهو ما سكت غالبية العلويين عنه باعتباره ضريبة يدفعونها للخلاص من الخطر الإسلامي. ولكن التقهقهر العسكري للنظام أمام الإسلاميين، جعل غالبية العلويين واقعين فعلياً بين مطرقة الجهاديين وسندان النظام. سكتوا مقابل الحماية، غير أن النظام يبدو أنه في تراجع عسكري بعد كل شيء وأن قدرته على الحماية موضع شك. وينعكس هذا في التذمر الذي تظهره نتائج استطلاع الرأي المرفق، حيث يرى 40% من المستطلَعين أن من يتهرب من خدمة العلم معذور، ويرى

75% منهم إن الأزمة الحالية يجب أن لا تكون حجة لاستمرار الفساد وتصاعده، كما أن 68% منهم يرى أن الدولة مقصرة في حقوق ذوي الشهداء.

الفصل الثاني: في اتجاهات الرأي عند العلويين

مقدمة

ما سبق من الدراسة يفسر اتساع مساحة المشترك بين مختلف العلويين، بدءاً بحذرهم شبه الغريزي من تيارات الإسلام السياسي وصولاً إلى خوفهم من الإسلاميين المتطرفين الذين ساهموا بخطابهم وممارساتهم في المصادقة على رواية النظام من أنه الحامي الوحيد لهم. والحق أنه يجب تناول كل الإجابات التي يتضمنها استطلاع الرأي التالي بحذر ذلك أنهم يعيشون تحت الشعور بالخطر بين تهديد الجماعات الإسلامية المتطرفة وبطش النظام.

واضح لكل متابع أن هناك مثقفين على ضفتي الصراع تحركوا في إطار ينظر للصراع على أسس طائفية، هؤلاء يمكن أن يساهموا فقط في إطالة أمده وإعاقة انفتاحه على أفق تحرري. تبين الإجابات التالية، وهي كما قلنا في ظل ظروف غير طبيعية، أن التفسيرات الطائفية قاصرة. يضيف إلى قصور هذه التفسيرات، أن أهل الساحل اليوم يرحبون بالتدخل الروسي ويفضلونه، كما اشارت التقارير الميدانية، على التدخل الإيراني معتبرين أن الإيرانيين يتدخلون بغرض استعماري، أما الروس فبغرض مصالح جيوستراتيجية كما عبر أحدهم. إذن لم يكن التقارب المذهبي مع الإيرانيين ليفسر التقارب السياسي معها.

لرؤية التمايزات التي تختفي وراء ستار كثيف نسميه "الموقف العام"، وللاقتراب أكثر من حقيقة موقف غالبية العلويين مما يجري حولهم وبينهم، يكون العودة إليهم واستطلاع رأيهم هو السبيل. وضعنا مجموعة من الأسئلة التي تساعد على استكشاف رأي هؤلاء الناس الذين يرزحون تحت ثقل تنميط أنتجه الإعلام وعممه بمعونة بعض "المثقفين" حتى صار بمثابة منصة انطلاق ثابتة.

كانت عينة الاستبيان عشوائية تشمل شرائح اجتماعية مختلفة، ومستويات تعليم متباينة، من أبناء الطائفة العلوية في مناطق الساحل وحمص. وقد أضفنا تعليقاً عقب كل سؤال يلقي الضوء على خلفية المستطلَعين ومبرراتهم، فلا تبقى الإجابات مجرد أرقام ونسب. وكان عدد الذين تمكن الباحثون من استطلاع رأيهم لا يتجاوز المئة بسبب الظروف الأمنية المخيفة. على هذا فإن النتائج هي دلالات وإشارات عامة لا أكثر،

تكمن أهميتها في أنها، من وجهة نظرنا، تحقق غايتنا في تبيّن موقف غالبية العلويين في سياق عياني محدد.

ولكونه استطلاع أولي، فهو نافع حين توفر إمكانية العمل دون قيود –أو بقيود أقل– ليكون ضمن المعطيات الأولية لدراسة استبيانية. أما نحن، وضمن إمكانياتنا، فقررنا أن نتعامل مع الاجابات التي حصلنا عليها كشهادات في سياق بناء تصور للرأي السائد. تاركين مهمة الاستبيان الشامل لظرف يمكن إنجازه فيه.

الإستطلاع:

1. كيف تصف الوضع الداخلي في سوريا قبل الأزمة؟

ممتاز	جيد	مقبول	بحاجة إلى إصلاح	بحاجة إلى ثورة
%3	%42	%19	%32	%4

ممتاز: الفئة التي أجابت بممتاز أعطت أمثلة عن الوضع الأمني المستقر في سوريا قبل الثورة، في حين، أن الإجابة بجيد ومقبول على السؤال ركزت على المستوى الاقتصادي والخدمي السابق في البلاد.
الإجابة بحاجة إلى إصلاح: ركزت على المستوى العالي للفساد، وعلى بنية النظام السياسي وطريقة عمل المؤسسات، مع النظر إلى شخص الرئيس كقائد لهذا الإصلاح.
بحاجة إلى ثورة: ترى هذه الفئة أن الفساد في أجهزة الدولة وصل إلى حد لا يمكن إصلاحه، وإن الوضع أصبح بحاجة إلى ثورة، لكن كلمة ثورة وردت بمعنى التغيير الجذري في بنية النظام والمؤسسات والبنية التشريعية للدولة، أما أذا أخذنا كلمة ثورة بمعنى الثورة المسلحة أو تغيير نظام الحكم، فإن هذا المعنى لم يصرح به أي من المُستطلَعين على الإطلاق، رغم إلماح البعض إلى ضعف النظام السياسي بالمقارنة مع حقبة الأسد الأب.

2. لماذا اندلعت الأحداث برأيك؟ ما هي الدوافع؟ وهل ترى أن بداية الأحداث كانت تعبر عنك وكنت تود المشاركة فيها؟

سوء الوضع الاقتصادي	غياب الحريات	مؤامرة خارجية	غير ذلك
%12	%29	%53	%6

سوء الوضع الاقتصادي: ركزت الإجابات على ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وإن الذي حصل هو نتيجة طبيعية كان سيصل إليها المجتمع السوري حتى لو لم تحدث ثورات الربيع العربي، لكن هذه الثورات عجلت في قيام حركة الاحتجاجات، وانقسمت إجابات هذه الفئة حول سلمية الاحتجاجات، فرأى البعض أنها حركة سلمية، في حين رأى البعض أنها استغلال لمطالب محقة ومشروعة بضرورة الإصلاح.

غياب الحريات: الملاحظ أن أصحاب هذا الرأي من ذوي التعليم الجامعي والعالي، وممن وضعهم الاقتصادي فوق المتوسط، وبُني هذا الرأي لدى الأغلبية على أن المناطق التي شهدت بداية الاحتجاجات لم تكن من المناطق الفقيرة، ورأى بعضهم أن غياب الحريات وانغلاق الأفق السياسي في البلاد كان عامل مساعد لاعتناق شرائح واسع لإيديولوجيا إسلامية متطرفة، كانت هي الأقدر على طرح مشروع تغيير متكامل مقابل الوضع السائد، في حين أن دعاة المجتمع المدني والعلمانية بقيت أفكارهم مبهمة وغامضة ونخبوية لا تصلح لأن تكون أساساً لأي تحرك شعبي، لأنها بعيدة عن وعي الشعب وثقافته في مقابل الأيديولوجيا الدينية التي مثلت بنظرهم منذ البداية، مخرجاً من الحالة السياسية في البلاد.

مؤامرة خارجية: هو الرأي الغالب، ويبدو هذا الرأي متأثراً بشدة بالصورة التي عمل الإعلام الرسمي على رسمها للأحداث منذ البداية، بدليل ترديد بعض العبارات والأفكار كقوالب جاهزة لتوصيف الوضع مثل (مؤامرة كونية– محطات مغرضة– قنوات سفك الدم السوري– معارضة وطنية...) السمة الغالبة لأصحاب هذا الموقف هي غياب الرؤية وتناقض المواقف، وهي حالة طبيعية نتيجة تسارع الأحداث يعكس هذا الرأي حالة عامة، وهو قائم على أساس نفسي يحقق تكيف مقبول لصاحبه على الصعيد المعرفي (تفسير الأحداث)، وعلى الصعيد الأمني (تفادي انتقام السلطة).

غير ذلك: انقسمت هذه الآراء على قلتها إلى اتجاهات متعددة بعضها يرى في الحراك انتفاضة شعبية نتيجة الظلم والقمع، وبعضها يرى أنها مشروع طائفي مدعوم من دول الخليج..

أما الإجابة عن سؤال "هل كانت تعبر عنك": لُوحظ في الإجابات تناقض بين مع المواقف السابقة، إذ وجدت الأغلبية– اكثر من 70%–، حتى ممن رأى أنها مؤامرة خارجية، أنها كانت ضرورية وأنها معبرة عن حالة استياء عام لكن من دون الموافقة على الأشكال التي اتخذتها، والتطورات اللاحقة وكانت كل الإجابات بنعم

مشروطة بـ (لو لم...) (اعتقد ان سبب ذلك هو أن الثورة المصرية في مرحلتها الأولى خلقت روحاً حماسية ورغبة في التغيير لدى كل شعوب المنطقة)، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن غالبية العلويين كغيرهم من فئات المجتمع لم يكونوا بعيدين عن هذه الروح.

هل كنت تود المشاركة: هنا تناقض آخر إذ تنعكس النسب فتكون إجابة الأغلبية "بلا" والتبرير دائماً أن الحراك السوري كان حراكاً مريباً منذ بدايته، مع إلماح قوي من المخاوف الأمنية.

(يمكن استنتاج أنه تم استغلال روح الحماسة والرغبة في المشاركة عن طريق المشاركة المضادة للثورة في المسيرات الموالية التي خرجت لتأييد النظام ضد "المؤامرة"، ومن خلال لجان حماية المناطق ضد عدو مجهول ومهاجمين مفترضين، وسيارات مجهولة...)

3. ما هو موقفك اليوم مما يحدث في سوريا؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة)

صراع طائفي	صراع قوى كبرى	حرب أهلية	حرب الدولة ضد الإرهاب
%75	%60	%15	%65

نلاحظ ارتفاع في النسب على ثلاثة من إجابات الاستبيان، والسبب في ذلك أنها إجابات متكاملة فلا يوجد تناقض بين القول بأن ما يجري هو صراع طائفي كامتداد للصراع السني الشيعي وهذا الصراع مدعوم من الولايات المتحدة بشكل رئيسي، لتحقيق مصالحها في المنطقة، وأن المهمة التي تقوم بها "الدولة" حالياً هي محاربة هذا الإرهاب المتمثل في ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة، كما أن هذه الإجابات تعكس اتجاه إلى الثبات في الموقف، مقابل التناقضات التي وجدت في البداية، أي أن موقف غالبية العلويين أخذ يتطوّر باتجاه مضاد للثورة بشكل عام.

أما الرأي الذي يقول أنها حرب أهلية، فينطلق من موقف أن أغلب المقاتلين هم من السوريين، وأن أعداد المقاتلين الأجانب، سواء إلى جانب الفصائل الإسلامية أو إلى جانب النظام لا تشكل إلا نسبة بسيطة من مجموع المقاتلين، وبالتالي فإن ما يجري هي حرب بين السوريين، على خلفية طائفية.

يُلاحظ هنا تراجع الحديث عن المؤامرة: وعند السؤال عن ذلك كانت الإجابات تتراوح بين إن ما نشاهده الآن هو نتائج المؤامرة وهي النسبة الأكبر، وبين آراء أخرى منها أنه لم يكن هناك مؤامرة في الأساس وهو رأي ضعيف نسبياً.

4. ما هو برأيك الرد الأنسب على الفصائل الإسلامية المقاتلة؟

تشكيل قوات حماية طائفة	الوقوف إلى جانب النظام حتى النهاية	غير ذلك
%15	%75	%10

تشكيل قوات حماية طائفية: لحماية المناطق ومساعدة الجيش، وليس بمعنى الميليشيا الطائفية. وهذا يعني أن أنصار هذا الرأي يمكن أن يضافوا إلى أصحاب الرأي الثاني (الوقوف إلى جانب النظام)، وتم إيضاح ذلك: بأنه إذا كان الجيش يقاتل على الجبهات خارج مناطق العلويين فلا بد من تشكيل قوات حماية ذاتية لمناطق العلويين، خوفاً من التحركات السريعة التي تقوم بها الفصائل الإسلامية لاستهداف نقاط الضعف، كما حدث في قرى ريف اللاذقية، وهذا يعكس مخاوف من تكرار ذلك في مناطق تعتبر أكثر استقرارا حتى الآن.

الوقوف إلى جانب النظام: يبدو أن تطورات الأحداث جعلت من هذا الخيار هو الخيار العام أو الوحيد، بالرغم من الكلفة العالية بالأرواح التي تكبدتها الطائفة العلوية حتى الآن، وتبرير ذلك هو أن خطاب الفصائل الإسلامية هو خطاب طائفي وتهديد مستمر لأبناء الطائفة وأماكن تواجدهم.

غير ذلك: ركزت أغلب هذه الآراء على ضرورة إيجاد مخرج سياسي ينهي الصراع على اعتبار أن هذه الحرب هي حرب عبثية لن تؤدي إلى نتيجة.

5. هل تؤيد الانفصال وتشكيل دولة علوية؟

نعم	لا
%14	%86

نعم: كانت الإجابة مشروطة بالحل، أي أنه إذا كان ذلك يؤدي إلى وضع حدّ للنزاع فهو حل مقبول.

في حين أن الإجابة بـ "لا" وهي إجابة الأغلبية ترى أن هذا التقسيم لا يمكن أن يكون حلاً، وهو لن يؤدي إلا إلى وجود كيان ضعيف مهدد باستمرار، وعرضة للتدخلات الخارجية، أي أن الاتجاه ضد التقسيم لا ينبع، كما يبدو، من حرص على الوحدة بقدر ما ينبع من عدم ملاءمته.

6. كيف تتصور المخرج من الأزمة؟

الالتزام بالقومية	دولة علمانية	دولة محاصصة طائفية	دولة علوية
%8	%71	%7	%14

الالتزام بالقومية: على الرغم من أن الالتزام بالقومية هي الأيديولوجيا المعلنة لحزب البعث، لكن يلاحظ تراجع هذا الايديولوجيا إلى الحدود الدنيا في مقابل التركيز على الوطنية وعلى ضرورة فك الارتباط بين السياسة السورية وبين قضايا العرب وهذا يعكس نفور عام من العرب وجامعة الدول العربية، وتحديداً دول الخليج بسبب موقفها الداعم للفصائل الإسلامية المقاتلة واعتبارها هي المسؤول الأول عما يجري في سوريا، والملفت أن هذا التراجع لم يترافق مع تراجع شعبية حزب البعث بالرغم من استمرار تأكيده على الالتزام بالقضايا القومية، وهذا يبرر طرح الكثر من التساؤلات حول جدوى أهداف حزب البعث، وايديولوجيته في المرحلة القادمة.

دولة علمانية: يلاحظ غياب الفهم الدقيق لمعنى العلمانية، والخلط بينها وبين الحالة السورية قبل الثورة، فأغلب الآراء تعد أن سوريا قبل الثورة كانت دولة علمانية وأصحاب هذا الرأي يعنون باختيارهم هذا، العودة إلى الوضع السابق رغم قناعة معظمهم باستحالة ذلك، وهناك بعض الآراء من بين فئة المتعلمين تعليماً جامعياً وعالياً، ترى أن تطبيق العلمانية الحقيقية هو النموذج الوحيد الذي يمكن أن يخدم كمخرج من الحالة الراهنة.

دولة محاصصة طائفية: رأي البعض أن هذا الحل هو حل واقعي حتى لو لم يكن مرغوباً، وذلك بسبب التجارب السابقة في لبنان والعراق، حيث استطاع هذا الحل إيقاف نزيف الدم لكنه لم يستطع حل المشكلة.

دولة علوية: كما ذكر سابقاً، كانت الإجابة مشروطة بإنهاء الصراع، أي أنه في تلك الحالة فقط سيكون هذا الحل مقبولاً.

7. ما موقفك من الاحداث التالية التي حدثت في بداية الأزمة:

أ) مقتل نضال جنود في بانياس.

ردود أفعال فردية	دليل على عدم سلمية المظاهرات	تساهل من النظام	من افتعال النظام
%6	%78	%16	%0

ردود فعل فردية: انصار هذا الرأي أغلبهم أجابوا على السؤال رقم 2 إجابتين: الأولى بأن الدافع إلى الاحداث هو مؤامرة خارجية، وأن الدافع إلى الاحداث هي مطالب محقة، وبالتالي فإن هناك استغلال لهذه المطالب عن طريق اندساس مجموعات أو أفراد بين المتظاهرين بهدف تصعيد الموقف.

دليل على عدم سلمية المظاهرات: وهو الرأي الغالب بسبب وقوع هذه الحادثة في مرحلة مبكرة من الأزمة، وبسبب التأثير الإعلامي.

تساهل من النظام: يرى أصحاب هذه الإجابة أن النظام اتخذ إجراءات خاطئة بعدم تسليح الشرطة وقوات الأمن اثناء التصدي للمظاهرات، وبالتالي كان الهدف هو جرّ المتظاهرين إلى الاعتداء على رجال الشرطة لاستغلال الموقف إعلاميا، كنوع من الإعلام المضاد.

من افتعال النظام: لم يُسجل أي رأي ينسب إلى النظام افتعال هذه الحادثة.

ب) مقتل العميد عبدو تلاوي مع ابنه وابن أخيه في حمص.

ردود أفعال فردية	دليل على عدم سلمية المظاهرات	تساهل من النظام	من افتعال النظام
%6	%78	%16	%0

الموقف من هذا السؤال هو ذاته الموقف من السؤال السابق

ج) حادثة فرع الأمن العسكري في جسر الشغور.

ردود أفعال فردية	دليل على عدم سلمية المظاهرات	تساهل من النظام	من افتعال النظام
%5	%65	%30	%0

ردود فعل: كانت الإجابة بأن الحادثة لم تكن مقصودة لذاتها وإنما هي تطور في الموقف بين قوات الأمن المتظاهرين، أدى إلى هذه الحادثة.

دليل على عدم سلمية المظاهرات: هو موقف رافض للرأي الأول ويرى أنها دليل قوي على امتلاك السلاح والتحضر لمواجهة مسلحة محتملة مع قوات الأمن.

تساهل من النظام: نلاحظ هنا ارتفاع نسبة إلقاء المسؤولية على النظام في هذه الحادثة، بحسب الروايات التي تنم تناقلها عن نقص الذخيرة، والتقصير المقصود بإنقاذ العناصر المحاصرين داخل الفرع.

من افتعال النظام: لم يُسجل أي رأي ينسب إلى النظام افتعال هذه الحادثة.

د) الهجوم على قرى ريف شمال اللاذقية. (يمكن اختيار اكثر من إجابة)

رد فعل على تدمير القرى السنية	دليل على الرغبة في إبادة العلويين	خطأ من النظام	تساهل من النظام
%25	%80	%25	%3

رد فعل انتقامي: ذُكرت روايات عن تهديد سابق لاحد قادة الفصائل الإسلامية بمهاجمة مناطق علوية انتقاماً على أحداث الحفة السابقة للحادثة.

دليل على الرغبة في إبادة العلويين: وهو موقف معلن على وسائل الإعلام المعارضة في تصريحات موثقة لقادة الفصائل الإسلامية، واستشهد أصحاب هذا الرأي بالقتل غير المبرر لأطفال ونساء عُزل أثناء الهجوم.

خطأ من النظام: بسبب عدم تواجد قوات عسكرية كبيرة لمنطقة تعد خط جبهة أمامي للدفاع عن المدينة، بالإضافة إلى ما تم تناقله عن خيانة أحد الضباط وتسهيله دخول قوات الفصائل الإسلامية إلى المنطقة.

تساهل من النظام: للاستثمار الإعلامي تزامنا مع انعقاد جلسات مجلس الأمن.

8. كيف تقيم دور الإعلام العربي في بداية الأزمة (الجزيرة– العربية)؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة)

إعلام موضوعي	تحريض طائفي	الدفع نحو العسكرة	تنفيذ مخطط المؤامرة	غير ذلك
%0	%85	%80	%50	%5

إعلام موضوعي: لم يختر أحد هذه الإجابة، قائلين إن الإعلام العربي في الأيام الأولى وحتى الشهر الأول كان خجولاً جداً في تغطية الأحداث في سوريا، مما يجعله بعيداً عن الموضوعية، وأنه بعد ذلك أصبح مبالِغاً في تغطية الأحداث، مما يجعله غير موضوعي أيضاً هذا بالإضافة إلى اعتماده مصادر معلومات ضعيفة جداً كشهود العيان ومواقع الأنترنيت.

تحريض طائفي: من خلال انتقاء الضيوف على البرامج، وذكرت آراء أن أول حديث عن التركيبة السكانية ونسبة الطوائف على تعداد السكان، وتعداد الطوائف وتوزعها الجغرافي كان على قناة الجزيرة، والحديث عن طائفية النظام.

الدفع نحو العسكرة: عن طريق تشجيع الانشقاقات وإعطاءها أكبر من حجمها. استند المُستطلَعين على شواهد منها أن أول الانشقاقات كان لمجندين ورتب صغيرة جداً في الجيش، وقد هللت له الجزيرة بشكل كبير.

تنفيذ مخطط المؤامرة: ركز هذا الرأي على تغير الخطاب الإعلامي بحسب تطور الموقف الدولي، وكأن الإعلام يزيد أو ينقص من شدة الضخ الإعلامي بحسب الأوامر الصادرة من الخارج. ووصل الأمر إلى حدّ اعتبار متابعة هذه القنوات تهمة بحدّ ذاتها.

غير ذلك: رأى البعض أن هجوم الجزيرة تحديداً كان نتيجة خلافات شخصية بين أمير قطر والرئيس السوري.

9. كيف تقيم دور الإعلام السوري في بداية الأزمة (الفضائية السورية– الدنيا)؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة)

إعلام موضوعي	التشويش الإعلامي	الدفع نحو العسكرة	التصدي للمؤامرة	غير ذلك
%35	%40	%10	%55	%10

إعلام موضوعي: رأي أصحاب هذا الموقف أن الإعلام السوري كان ينقل الحقائق في الوقت الذي كان الهجوم كثيفاً عبر وسائل التزوير والكذب على باقي القنوات، وكان التركيز على قناة الدنيا وذكرت في العديد من الآراء فقرة التضليل الإعلامي التي كانت تبثها قناة الدنيا وتكشف فيها الحقيقة مقابل أكاذيب القنوات الأخرى بحسب وصفهم.

التشويش الإعلامي أغلب من اتخذ هذا الرأي قال أيضاً بأن القنوات السورية كانت تتصدي للمؤامرة ورغم اعترافهم بأن وسائلها لم تكن موفقة دائماً إلا أنهم اعتبروا أن كل الوسائل كانت مشروعة وأن الغاية تبرر الوسيلة، في حين رأى البعض من أصحاب هذا الموقف أن التشويش كان لتغطية الحقائق وتبرير ممارسات النظام، كما رأى البعض أن التشويش كان نتيجة عدم القدرة على مواجهة القنوات الأخرى فكان كل ما يصدر عنها، يقابل برأي مضاد وبرواية أخرى حتى لو كانت ضعيفة.

الدفع نحو العسكرة: يرى أن القنوات السورية كانت تعكس توجهات النظام بجر المعارضة إلى حمل السلاح حتى يكون هناك مبرر لمقع المظاهرات السلمية لأن استمرارها في المنحى السلمي كان يشكل تهديداً كبيراً له.

غير ذلك: إجابات متفرقة يمكن تصنيفها إلى سلبية: نعتت الإعلام السوري بالإعلام الكاذب والإعلام المتخلف وعدم الحرفية، وإيجابية وصفت الإعلام السوري بالإعلام الشريف والإعلام الوطني وغيرها.

10. كيف تقيم موقف المعارضين على الفضائيات.

تصفية حسابات شخصية	تحريض طائفي	أصوات مأجورة	تحمل هم وطني	غير ذلك
%22	%38	%18	%14	%8

تصفية حسابات شخصية: كون أغلب المعارضين أصحاب تجارب سابقة ومعتقلين سابقاً في السجون السورية لأسباب سياسية.

تحريض طائفي: يمكن اعتباره الاتجاه العام، بغض النظر عن مستوى التعليم والعمر، ورد في العديد من الإجابات: إن المعارضين حاولوا جاهدين منذ بداية الأزمة تصوير النظام على أنه نظام علوي، وأنه يعطي امتيازات لأبناء الطائفة العلوية في حين أن الحقيقة برأيهم غير ذلك تماما، واعطيت أمثلة عن تقصير الدولة قبل الأزمة في التنمية والبنية التحتية والمشروعات الاقتصادية في مناطق العلويين ليس كطائفة متميزة وإنما كمنطقة من مناطق سوريا.

أصوات مأجورة: إعطاء أمثلة عن خطابات الرئيس والاستعداد للرفض وتجهيز الاستديو والمعارضين قبل بدء الخطاب.

تحمل هم وطني: ميزت الإجابات على هذا السؤال بين موقف بعض المعارضين في بداية الأزمة وبين موقفهم بعد تحولها إلى صراع مسلح، على اعتبار أن تأييد الحراك السلمي في البداية كان تعبيراً عن موقف وطني، يرى ضرورة للإصلاح لدفع البلد إلى التقدم، ثم تغيير الموقف من العسكرة لأنها تؤدي إلى التخريب، وسيطرة فكر إسلامي متطرف. اعتبرت الإجابات أن هذا الاتجاه هو اتجاه مضاد لاتجاه الائتلاف مثلاً، لكنه صوت غير مسموع لأنه غير منظم في إطار سياسي، ولا يتلقى دعم خارجي.

غير ذلك: التمييز بين المعارضة الوطنية وغير الوطنية وهي انعكاس لما روجه الإعلام السوري.

11. ما هو موقفك ممن يتهرب من الخدمة الإلزامية والاحتياط.

خيانة للوطن	خيانة للطائفة	معذور	من حقه عدم المشاركة في الصراع	غير ذلك
%25	%15	%40	%5	%15

خيانة للوطن: أصحاب هذا الموقف يماهون بين الوطن والنظام.

خيانة للطائفة: ينطلق أصحاب هذه الإجابة من الإعلان المتكرر للفصائل الإسلامية عن رغبتها في إبادة العلويين وأن الحرب موجهة ضدهم، وأعطيت أمثلة عن تصرف هذه الفصائل مع العلويين وأبناء الطوائف غير السنية، مقارنة مع تصرف أبناء الساحل مع المهجرين السنة واحتوائهم ومعاملتهم معاملة حسنة، وذكرت الآراء أن الكثير من العائلات المهجرة لا تحتوي إلا النساء والأطفال، في حين أن الرجال يشاركون في القتال مع الفصائل الإسلامية، مع ذلك لم يتعرض النازحون لأي اضطهاد بسبب ذلك، وانطلاقاً من هذه المواقف

رأوا أن الالتحاق بالجيش هو واجب ديني، كما هو واجب وطني. ملاحظة أن العديد ممن اتخذ هذا الموقف لديه أقرباء (أبناء أخوة أقرباء) موجودون على جبهات القتال.

معذور: هو موقف متصاعد ومتغير مع مرور الوقت، إذا كانت الآراء في البداية تميل بأغلبها إلى اعتبار التهرب من الخدمة الإلزامية والاحتياط عمل غير أخلاقي، لكن مع الكلفة البشرية العالية بدأ يتصاعد هذا الاتجاه وتزيد نسبته، خصوصاً ممن فقد أحد أبنائه أو ممن لديه أكثر من فرد من أفراد عائلته في الخدمة.

من حقه عدم المشاركة: أغلب أصحاب هذا الموقف ممن اعتبروا أن ما يجري في سوريا هو حرب أهلية، وبالتالي من حق كل فرد أن يقرر إذا كان يرغب المشاركة أم لا.

غير ذلك: إجابات متفرقة ومتنوعة تميل بأغلبها إلى عدم الرغبة في المشاركة، بعضها يرى أن ما يجري حرب عبثية.

12. هل تعتقد أن أبناء المسؤولين يؤدون واجبهم في الخدمة العسكرية والاحتياط؟

نعم	لا
%26	%74

الإجابات بنعم: برر موقفه بأن أبناء المسؤولين رغم التحاقهم بالجيش إلا أنهم يبقون بعيدين عن جبهات القتال.

مجموعة أخرى رأت أن أبناء المسؤولين من قادة الجيش يقاتلون على جبهات القتال واستشهدوا بالعديد من الحالات التي يخدم فيها الابن والاب أو الأخوة في أماكن متعددة.

في حين ركزت الإجابات بلا على المسؤولين في القطاعات المدنية واستشهدوا بالكثير من الشواهد التي تم فيها تهريب المسؤولين لأولادهم خارج البلد بداعي الدراسة أو العمل أو دفع البدل النقدي أو الإعفاءات غير الشرعية.

الاتجاهين الأول والثاني يعكسان ثقة متزايدة بالجيش والقادة العسكريين في مقابل المسؤولين من المدنيين.

13. هل تعتقد أن الأزمة كانت سبباً في زيادة الفساد في الدولة؟

نعم	لا
%95	%5

نعم: ركزت الإجابات على الضعف في تطبيق القانون والمحاسبة في الوظائف العامة مما ساهم في زيادة الفساد، أما على المستوى المدني ركزت على تجار الأزمات، وعلى الصعيد العسكري ركزت على السرقات التي قامت بها جماعات غير رسمية كجماعة الدفاع الوطني.

14. هل انت مع الاحتجاج على الفساد ومحاسبة الفاسدين في المرحلة الحالية؟

نعم	لا
%75	25

نعم: هذه النسبة تعكس حجم المتضررين من الفساد، وتحديداً ما يتعلق بغلاء المعيشة وضعف الرقابة والمحاسبة، وذكرت بعض الإجابات أن الدولة مستمرة في الوجود بمؤسساتها وهياكلها الإدارية ولا علاقة لعمل هذه المؤسسات بالعمليات العسكرية، وبالتالي يجب أن تقوم بواجبها في الرقابة والمحاسبة.

لا: بعض هذه الآراء يرى أن ازدياد الفساد أمر طبيعي في ظل ظروف الحرب، وأن تكثيف الجهود لمحاربة الفساد لن يؤدي إلى تناقصه لذا يجب إعطاء الأولوية الآن لإنهاء الأزمة وفي مرحلة تالية يمكن أن تتم المحاسبة، في حين أن بعض الآراء المتطرفة وربما المستفيدة حاولت أن تشرّع الفساد بحجة الغلاء الشديد والانخفاض الحاد في الدخل، وبالتالي فإن الناس مضطرة أن تلجأ إلى الفساد لتأمين حاجاتها، ورأى البعض أنه لا يحق للدولة أو لغيرها أن تحارب الفساد إلا بعد تأمين ظروف معيشة مقبولة.

15. ما تقوم به الدولة تجاه ذوي الشهداء، هل هو كافٍ برأيك.

نعم	لا
%32	%68

نعم: تم إعطاء أمثلة عن التسهيلات التي يلقاها ذوي الشهداء والامتيازات التي تعطى لهم في الوظائف والجامعات وغيرها، مع التركيز على التراجع الملحوظ بين الاهتمام الذي كان يلقاه الشهداء وذويهم في أول الأزمة وما هو عليه الآن.

لا: نسبة 50% منهم تقريباً من ذوي الشهداء، أو على اطلاع وثيق (جيران– قرابة وثيقة– أصدقاء) على تجربة غيرهم، وهم أصحاب تجربة حقيقية.

16. ما موقفك من التهديد الأمريكي بضرب سوريا في 2013.

تهديد إعلامي	تهديد جدي	مساومة للنظام	غير ذلك
24%	%28	%34	%14

تهديد إعلامي: رأى بعضهم أن أمريكا غير مهتمة أبدا بإنهاء الصراع، وأن من مصلحتها إطالة أمد الصراع أطول فترة ممكنة، لذلك فالتهديد لم يكن سوى تهديد إعلامي لإنقاذ صورتها أمام العالم.

تهديد جدّي: استشهد بالحالات التي تدخلت فيها أمريكا عسكرياً في بعض الدول دون موافقة مجلس الأمن.

مساومة للنظام: إعطاء امثلة حول مسألة الكيماوي وحماية أمن إسرائيل.

غير ذلك: انطقت بعض مواقف أصحاب هذا الاتجاه من أن روسيا وإيران لن تسمح بضربة على سوريا، وأن خسارة الولايات المتحدة ستكون كبيرة جديا في حال قررت التدخل، ومواقف أخرى رأت أن الرد السوري سيكون ضد إسرائيل إما بشكل مباشر أو عبر حزب الله وبالتالي فإن التدخل الأمريكي هو تفيجر للمنطقة بشكل كامل، قلة من أصحاب هذا الموقف رأوا أن سوريا لديها القدرة على مواجهة أمريكا.

17. هل قام النظام باستعدادات خاصة في مناطق العلويين؟

نعم	لا
0%	100%

نعم: لم تسجل ولا إجابة تقول أن النظام قام بأي إجراء خاص بمناطق العلويين تحديداً، ورأوا أن الإجراءات اقتصرت على حماية المناطق العسكرية، والأهداف المحتملة في كل المناطق بدرجة واحدة، وإن كان هناك تحركات أوسع في مناطق العلويين فذلك لأنها واقعة أساساً تحت سيطرة الدولة ولديها القدرة على الحركة بحرية أكثر من باقي المناطق.

18. كيف أثرت الهجرة من المناطق المتأثرة بالصراع إلى مناطق العلويين؟

سلباً	إيجاباً
%89	%11

تركزت الإجابات حول الأثار الاقتصادية **السلبية**، والمخاوف الأمنية من كون قسم من المهاجرين السنة يشكلون خلايا نائمة يمكن أن تنشط مع تطور الصراع.

أما **الإيجابيات** تركزت حول خلق سوق منافسة تمنع احتكار التجار كون المهجرين يمكن أن يعملوا بأجور منخفضة، وأن أغلب المهجرين من أصحاب المهن والمنتجين مما ساهم في تأمين بدائل لبعض السلع التي فقدت من السوق نتيجة الحصار.

19. كيف تقيم أثر الأزمة على المنحى التعليمي في المجتمع؟

تضرر بشكل جزئي	تضرر بشكل كبير	غير ذلك
%20	%75	%5

تضرر بشكل جزئي: من خلال خروج الكثير من المدارس من الخدمة، وتضررها نتيجة الصراع، وركز هذا الموقف على الجهود المبذولة لاستمرار العملية التعليمية رغم كل الظروف السيئة.

تضرر بشكل كبير: بعض المواقف ركزت على غياب كامل للعملية التعليمية في كثر من مناطق سوريا، والبعض ركز على الضغط الكبير في عدد الطلاب في المدرسة الواحدة مما يجعل الفائدة العلمية شبه مستحيلة، والبعض ربط بين هذا الضرر وبين ازدياد الفساد وخصوصاً في امتحانات الشهادة الثانوية، والجامعات ورأى أن الامتحانات الأخيرة لسنة 2014 كانت عبارة عن فوضى عارمة، وفساد علني في بعض الحالات.

غير ذلك: ركزت هذه الإجابات على التعليم الجامعي وفقدان أغلب الكادر التدريسي من الكليات العلمية بشكل خاص نتيجة هجرتهم خارج البلد مما انعكس سلباً على التعليم، وعلى المعاناة الكبيرة لطلاب الجامعات نتيجة الغلاء الشديد وصعوبة المواصلات وغيرها من المشاكل، لكن هذا الاتجاه يمكن أن يضاف الى الاتجاه الثاني الذي رأى يرى أن التعليم تضرر بشكل كبير لكن تركيزه كان على التعليم الجامعي.

20. هل يساهم برنامج التشغيل والعقود الذي اعتمدته الحكومة في تخفيف أثر الأزمة؟

نعم	لا
13%	87%

نعم: من منطلق أن أي دخل هو أفضل من لا شيء.

لا: يرى أصحاب هذا الموقف أن هذا البرنامج لم يحقق أي نتائج، لأن الأجور منخفضة جداً والعمل غير ثابت (عقود 3 أشهر في أغلبها) وأنه لا يوجد أي انتاج حقيقي في اغلب الحالات، ورأى البعض أن هذا البرنامج وضع في بداية الأزمة كشكل من اشكال الإصلاح للتخفيف من مشكلة البطالة، لكنه إصلاح وهمي يصلح للإعلام، رأى البعض أنه مصدر جديد للفساد.

21. هل تخشى أن يؤدي النزوح من المناطق الأخرى إلى تغيير التركيبة السكانية في مناطق العلويين؟

نعم	لا
%43	%57

تركزت المخاوف حول:

1- القوة الاقتصادية للمهجرين مقابل الضعف الاقتصادي لأبناء الساحل، ومن سعيهم إلى التملك وشراء العقارات والمنشآت الاقتصادية.

2- رأى البعض أن هذه الحالة يمكن أن تشكل بعد انتهاء الأزمة عودة إلى عقود الخمسينات وما قبل حيث السيطرة الاقتصادية للطائفة السنية والاضطهاد للطائفة العلوية.

في حين ركزت إجابات عدم الخوف حول:

1- إن وجود المهجرين هو وجود مؤقت، يزول بزوال السبب.

2- بعض الآراء القليلة (5%) تقريباً رأى أنها فرصة للتعرف على الآخر وإزالة سوء الصورة السلبية من أذهان الطائفة السنية عن العلويين، من خلال معرفة ظروف معيشتهم الحقيقية، بعيدا عن التصورات المسبقة عن علاقتهم بالسلطة، والامتيازات التي يرى التصور أنها تُمنح لأبناء الساحل لمجرد أنهم من الطائفة العلوية.

22. ما الأسباب التي أدت إلى سقوط مدينة أدلب.

صفقة مع النظام	خيانة	تقصير من الجيش	خسارة جولة	غير ذلك
%10	%35	%27	%18	%10

صفقة مع النظام: كان هذا الرأي عبارة عن ترديد لبعض التحليلات الموالية التي ظهرت في الإعلام يوم سقوط المدينة، كتبرير لانسحاب الجيش.

خيانة: تحمل هذه الإجابة انتقادات بعضها ضمنية وبعضها صريحة لأهالي مدينة أدلب باعتبارهم بيئة حاضنة لفكر جبهة النصرة، وبعض هذه الآراء ذكرت لجان الحماية الشعبية عن المدينة وأغلبهم ممن تم تسوية وضعهم، وألقت هذه الآراء اللوم على وزارة المصالحة الوطنية وعلى مراسيم العفو الرئاسي .

في حين رأت بعض الآراء (إجابة غير ذلك) أن سقوط مدينة أدلب كان بإيعاز من الغرب وبمساعدة لوجستية تركية بهدف تشكيل عاصمة للنصرة مقابل عاصمة داعش الرقة، أما عن الغاية من ذلك فكانت الإجابة بالدفع نحو التقسيم.

23. ما التطورات التي تتوقعها في المشهد العسكري بعد سقوط مدينة أدلب؟

اتجاه قوات المعارضة نحو الساحل	استعادة سريعة للمدينة	بقاء المدينة بيد المعارضة	غير ذلك
%14	%61	%16	%9

اتجاه قوات المعارضة نحو الساحل: الإجابات تعكس مخاوف أكثر مما تعكس موقف مبني على تحليل، ويلاحظ تغير الموقف من المهجرين بعد سقوط مدينة أدلب، وازدياد المخاوف من وجود خلايا نائمة.

استعادة سريعة للمدينة: تعكس الإجابات أماني وثقة بالجيش، وانقسمت الإجابات حول الأهمية الاستراتيجية للمدينة وبين أهميتها الرمزية.

بقاء المدينة في يد المعارضة: يرى هؤلاء أن الجيش تخلى بسهولة عن إدلب كي يركز قتاله على جبهات أخرى أكثر أهمية.

خاتمة

عرضنا في الدراسة مسوغات تناول العلويين كجماعة لها تمايز سياسي وسط النسيج السوري العام إزاء "الثورة السورية". وعرضنا مسار تغير وعي غالبية العلويين إزاء الثورة منذ بداياتها حتى اليوم، من الحذر إلى الشك إلى اليقين فالعداء الصريح. ولاحظنا أن هذا كان مساراً تفاعلياً مع مسار مواز كانت فيه الثورة تتراجع وتضعف، في سياق تصاعد أعمال العنف وتقدم التيارات الاسلامية، وصولاً إلى سيطرة التيارات الإسلامية الجهادية وفتكها بالثورة في مناطق سيطرتها لتكمل عمل النظام.

وإذا كان ثمة قاسم مشترك أعظم لموقف العلويين العام هو رفض إسقاط النظام (هم يستخدمون مفهوم الدولة بدلاً من النظام ويعتبرون الكلام عن إسقاط النظام يكافئ الكلام عن انهيار الدولة) ورفض التيارات

الإسلامية، فقد استعرضنا فروقات عدة تحت هذا السقف، بين منتفعين ومعارضين والجمهور الواسع الذي يقع عليه العبء الأكبر.

لم تشهد الثورة السورية أي مشاركة شعبية علوية، وكان الموقف العلوي يبتعد يوما وراء يوم عن الثورة التي بدورها راحت تبتعد أيضاً عن العلويين باطراد. واذا كان من الاجحاف استخدام تعميمات عن موقف عام للثورة من العلويين، فهي كانت أيضاً محل صراع تيارات عديدة منها ما هو ديموقراطي علماني ومنها ما هو طائفي أصلاً، إلا أنه مع الوقت راح يتضح أكثر فأكثر سيطرة الإسلاميين ويكثر في التداول العام الكلام عن "نظام علوي" وعن "طائفة النظام"، والحق أن هذا التداول امتد ليشمل غير الإسلاميين أيضاً، الأمر الذي ساهم في ازدياد حدة الاستقطاب الطائفي وتمزيق المجتمع السوري.

في كثير من المواقع كان ثمة تيار ديموقراطي يقاوم الطائفية، ولكنه كان في تراجع مستمر، فقد تكرس في سياق الثورة اعتبار عام ضمني أو معلن هو أن الابتعاد عن التوصيف الطائفي للنظام يكافئ الاقتراب من النظام، وهو ما جعل العلمانيين الديمقراطيين ضعيفي الفاعلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

ختاماً، لا شك أن الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة سوريا أرضاً ومجتمعاً هو تفسير دوافع السوريين، وهذا لا يتأتى بعقل طائفي يقدم انتماءات الناس الدينية على مصالحهم، ويرى فيها التفسير الأول لخياراتهم. لأن هذا يسهم في دفع الناس نحو مواقف طائفية.

سياسياً، يتطلب الأمر من الوطنيين الديمقراطيين التفكير من منصة وطنية تخاطب الشعب السوري بدلاً من مخاطبة أنصار. وهذا لا تقوم به سوى قيادة ثورية تمتلك زمام أمرها أولاً وتمتلك الوعي التحرري ثانياً. عندئذ يمكن قطع الطريق على آليات الاقتتال الطائفي التي تطمس الدافع السياسي للصراع.